الباب الرابع

الأفعال

الفصل الأول: الفعل الماضي

الفصل الثاني: فعل الأمر.

الفصل الثالث: الفعل المضارع.

* بناؤه.

* إعرابه.

أ- صحيح الآخر.

ب- معتل الآخر.

ج- الأفعال الخمسة.

* عوامل الجزم.

* عوامل النصب.

* فصل في تعدد أوجه الإعراب.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
الفعل الماضي

تعريفه: هو ما دلَّ على حدث وقع في زمنٍ مضى قبل زمن التكلم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [الأعراف: ١١].

ويدل الماضي على الحال أو الاستقبال[(١)] بدلالة قرائن سياقية، فمثال الحال قول المؤذن (قد قامت الصلاة)، ويتضح ذلك في الأفعال الدالة على الشروع؛ لأنها تدل على البدء في إحداث الفعل، قال تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢].

ويدل على الاستقبال إذا وقع بعد أداة شرط لما يستقبل من الزمان كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨]، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [الزخرف: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة: ١].

أو فعل دال على الاستقبال كأفعال الرجاء كقوله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ ﴾ [المائدة: ٥٢].

أو وجود قرينة حالية كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦] لأن ذلك مشهد من مشاهد يوم القيامة، وقول إخوة يوسف: ﴿ مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ ﴾ [يوسف: ٦٣] أي: أن لم تعطنا أخانا سيمنع منا الكيل، وإلا فإن يوسف عليه السلام قد وفاهم الكيل.

---

(١) انظر: تفصيل حالات الزمن في الفعل الماضي: النحو الوافي، (١/ ٤٩، ٥٢).

obeikandl.com

أو لفظية كقوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾ [النحل: ١].

وهذه الدلالة على الحال أو الاستقبال لا تنافي كون الفعل ماضيًا عند النحاة. والمعوَّل عليه في ذلك هو القرائن، فلها الاعتبار الأول (١).

علامته: يتميز الفعل الماضي عن قسيميه بقبوله إحدى التاءين:

أ- تاء الفاعل: وهي متحركة، ساكن آخر الفعل معها.

فتحرك بالضم مع المتكلم ﴿ قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ ﴾ [الزمر: ١١]، ومفتوحة مع المخاطب كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٠٢]، ومكسورة مع المخاطبة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، فإذا تجاوز الإفراد وجب ضمها، ولا تكون إلا للمخاطب، فإن كان المخاطب مثنى زيد بعدها (ما)، فقال تعالى: ﴿ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا ﴾ [البقرة: ٣٥]، وإن كان جمعًا للذكور زيد بعدها ميم ساكنة، قال تعالى: ﴿ قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ [يوسف: ٨٩]، أو مضمومة كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ ﴾ [النساء: ٢٠] أو مضمومة بالإشباع وجوبًا إذا وليها ضمير نصب، كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَدۡ رَأَيۡتُمُوهُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله: ﴿ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وإن كان جمعًا للإناث زيدت نونًا مشددة، كما في قوله تعالى: ﴿ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ﴾ [يوسف: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، وقوله: ﴿ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

---

(١) انظر: النحو الوافي (١/ ٦١).

ب- تاء التأنيث: وهي ساكنة قبلها مفتوح.

قال تعالى: ﴿ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ ﴾ [الحج: ٥]، وتحرك بالكسر إذا وقع بعدها ساكن كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقد اجتمع سكونها وتحريكها بالكسر في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ ﴾ [يوسف: ٣١]، وتحرك بالفتح إذا كان الساكن ألف الاثنين وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ [التحريم: ١٠].

ويسهل التمييز بين التاءين خاصة إذا ما لحقا فعلًا واحدًا وجاء ذلك في موضعين في القرآن الكريم، الأول قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، والثاني: ﴿ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠].

وبالتاء يستدل على فعلية (عسى) في قوله تعالى ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾ [محمد: ٢٢]، و(ليس) في قوله تعالى ﴿ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ﴾ [الأنعام: ٦٦] خلافًا لمن زعم حرفيتها[(١)]، وكذا نعم وبئس، قال رسول الله ﷺ: «نِعْمَتِ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ»[(٢)]، وقول عمر في الصحيح: (نِعْمَتِ البدعةُ هذه)[(٣)] عن صلاة التراويح.

أحوال بنائه: الفعل الماضي ملازم للبناء، وأحوال بنائه ثلاثة:

الأول: البناء على الفتح: وهو الأصل في بنائه وذلك في الحالات الآتية:

١- إذا لم يتصل به شيء، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١].

---

(١) انظر: شذور الذهب، (ص٢١).

(٢) مسند الإمام أحمد: (١٠٤٣٠).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢٥٠)، وأصله في البخاري بلفظ «نعم البدعة هذه» (١٩٠٦).

٢- إذا اتصلت به تاء التأنيث، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ ﴾ [هود: ٦٩].

٣- إذا اتصل به ألف الاثنين دون فاصل، قال تعالى: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا ﴾ [الأعراف:٢٣]، أو مفصولة بالتاء، قال تعالى: ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١].

٤- إذا اتصل به ضمير نصب مثل: (نا المتكلمين)، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، أو (هاء الغائب)، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا ﴾ [يونس: ٧٦]، أو (كاف الخطاب)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤]، أو ياء المتكلم، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [مريم:٤٣]. وهذا الفتح يكون ظاهرًا على صحيح الآخر ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢] أو المعتل بالياء المحرك ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ ﴾ [الزمر:٨]. ويكون مقدرًا على المعتل بالألف وإن اختلف أصلها ﴿ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ [التوبة: ٤٣].

وقد اجتمع الفتح الظاهر والمقدر في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ ﴾ [آل عمران: ٤٢]، ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه: ١٢٢]، ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ ﴾ [الشورى: ٤٠].

الثاني: البناء على الضم: وذلك إذا اتصلت به (واو الجماعة) ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥].

وهذا الضم يكون ظاهرًا كما في قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟

بِٱللَّهِ وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ ﴾ [النساء: ١٤٦].

ومقدرًا على حرف العلة المحذوف، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٤]، وقال ﴿ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٦٩]، وقد اجتمعا في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ [الأعراف: ٩٥] ﴿ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأعراف: ١١٦].

الثالث: السكون: وذلك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (تَنَان)

١ – تاء الفاعل: ﴿ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ﴾ [المائدة: ١١٦].

٢– نا الدالة على الفاعلين: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا ﴾ [الأعراف: ١١].

٣– نون النسوة: ﴿ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وهذا السكون يكون ظاهرًا على حرف صحيح ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ ﴾ [المائدة:١١٧]، أو حرف لين ﴿ فَعَفَوۡنَا عَن ذَٰلِكَۚ وَءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا ﴾ [النساء: ١٥٣]، ويقدر على حرف مدٍّ ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ [الكهف: ٧٣]، واجتمع السكون الظاهر والمقدر في أكثر من موضع ﴿ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [طه: ٩٤].

وقد اجتمعت أحوال بنائه الثلاثة في مواضع عدة منها ﴿ فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ ﴾ [النساء: ١٦٠]، ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ﴾ [طه: ١١٦]، ﴿ قَالُواْ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ فَإِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [فصلت:١٤]، ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ﴾ [فصلت: ٢١].

إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع:

لا تتأثر أحكام الأفعال عند الاتصال بضمائر النصب ﴿ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ [آل عمران:٣٣]، ﴿ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ ﴾ [آل عمران: ٤٢]، ﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿ دَعَا رَبَّهُۥ ﴾ [الزمر: ٨]، ولذا يختص الإسناد بضمائر الرفع لأنها (المسند إليه) في الجملة الفعلية والفعل هو (المسند).

وضمائر الرفع ستة ؛ ثلاثة ساكنة (واي) وثلاثة متحركة (تنان) تتصل جميعها بالماضي عدا (ياء المخاطبة).

وينقسم الفعل الماضي من حيث الصحة والاعتلال إلى ستة أقسام، ثلاثة منها لا يحدث لها أي تغيير عند الإسناد وهي:

أ- الصحيح السالم: ﴿ عَلِمۡتَ ﴾ [هود: ٧٩]، ﴿ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿ وَطَفِقَا ﴾ [الأعراف: ٢٢].

ب- الصحيح المهموز: ﴿ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ﴾ [سبأ: ٥١].

ج- المعتل المثال: ﴿ أَفَمَن وَعَدۡنَٰهُ ﴾ [القصص: ٦١]، ﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ ﴾ [القمر: ١٧].

وثلاثة يحدث لها تغيير عند الإسناد:

أ- صحيح المضعف الثلاثي: وذلك عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك فيلزم فك إدغامه لئلا يلتقي ساكنان، ساكن المضعَّف وساكن البناء ﴿ فَفَرَرۡتُ مِنكُمۡ لَمَّا خِفۡتُكُمۡ ﴾ [الشعراء: ٢١]، ﴿ فَرَدَدۡنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ ﴾ [القصص: ١٣]، ﴿ وَشَدَدۡنَا مُلۡكَهُۥ ﴾ [ص: ٢٠]، فإذا أسند إلى الواو أو الألف بقي إدغامه ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ ﴾ [إبراهيم:٩]، ﴿ خَرُّواْ سُجَّدٗا ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿ وَأَصَرُّواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ٱسۡتِكۡبَارٗا ﴾ [نوح: ٧]،

كما لو لم يسند لضمير رفع ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِۦ ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر: ٥١].

ب- **الأجوف (معتل العين)**: تحذف عينه عند إسناده لضمير رفع متحرك ﴿ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾ [طه: ١٣]. ويضم أوله إذا كان الفعل ثلاثيًا والمحذوف أصله (واوًا) غير مكسورة، وهي التي تنطق واوًا في المضارعة (قال - يقول) قال تعالى: ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ ﴾ [الإسراء: ٨]، ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: ٥٨].

ويكسر أوله إذا كان ثلاثيًا والمحذوف أصله (ياء) «طاب - يطيب»، قال تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ ﴾ [النساء: ٤]، أو واو مكسورة ﴿ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [القصص: ٧]، ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ ﴾ [فصلت: ٤٠].

ج- **الفعل الناقص (معتل اللام)** « دعا - سعى - اهتدى - اشترى - خلا»

١- إذا لم يسند إلى واو الجماعة ردَّت لامه إلى أصلها إذا كان ثلاثيًا، وأصلها:

إمَّا (واو)؛ كقوله تعالى: ﴿ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿ دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

أو (ياء) كقوله: ﴿ قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴾ [الكهف: ٧٧]، ﴿ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وتحولت لامه إلى ياء إذا كان أكثر من ثلاثي كقوله: ﴿ لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا ﴾

[الأعراف: ١٨٩]، ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [الكوثر: ١].

٢- إذا أسند إلى واو الجماعة يحذف حرف العلة مطلقًا تخلصًا من التقاء ساكنين، ويبقى ما قبله مفتوحًا سواءً كان ثلاثيًا ﴿ خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۖ ﴾ [الحج: ٤١]، ﴿ سَعَوۡاْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ [الحج: ٥١]، ﴿ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴾ [الفرقان: ١٣].

أو غير ثلاثيٍّ ﴿ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿ ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾ [التوبة: ٩]، ﴿ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، ﴿ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٦٩].

مع ملاحظة أن واو الجماعة تحرك بالضم إذا وليها ساكن ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة:١٦]، ﴿ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، ﴿ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٤٢]، ﴿ دَعَوُاْ ٱللَّهَ ﴾ [يونس: ٢٢].

إلا إذا كان مكسور العين (نَسِي - خَشِيَ - أُعْطِيَ - لَقِيَ - رَضِيَ) فإنه يضم ما قبل الواو ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿ فَإِنۡ أُعۡطُواْ مِنۡهَا رَضُواْ ﴾ [التوبة: ٥٨]، ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ ﴾ [التوبة: ٦٧].

تنبيهات:

١- الفعل الناقص المعتل بالألف، تحذف ألفه إذا اتصلت به تاء التأنيث سواء أسند بعدها لألف الاثنين كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ ﴾ [آل عمران: ١٣]، أو لم يسند ﴿ وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ﴾ [الانشقاق:٤]، فإن كان منتهيًا بالياء بَقيت، وظهرت عليها الحركة ﴿ تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [الأنفال: ٢]، ﴿ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [هود: ٢٨]، ﴿ فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ ﴾ [القصص:٦٦]، ويكون الفعل مبنيًا على الفتح المقدر على الألف المحذوفة تخلصًا من التقاء الساكنين ﴿ أَتَتۡهُمۡ رُسُلُهُم ﴾ [التوبة: ٧٠]،

﴿ قَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ ﴾ [الأنعام: ٤٣]، ﴿ تِلۡكَ أُمَّةٌ قَدۡ خَلَتۡۖ ﴾ [البقرة: ١٣٤].

٢- يفرَّق بين الماضي والأمر من الفعل الناقص عند إسنادهما لواو الجماعة بحركة ما قبل الواو مع غير الثلاثي، فيضم مع الأمر ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، ويفتح مع الماضي ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

٣- تتفق بنية الماضي مع قسيميه في بعض الحالات ويفرَّق بينهما بالقرائن أو السياق.

(أ) بين الماضي والأمر:

١- عند إسناد الأجوف الثلاثي إلى نون النسوة ويفرَّق بينهما بقرينة الخطاب والغياب؛ فالخطاب للأمر ﴿ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، والغياب للماضي ﴿ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١].

٢- عند إسناد المضعف الثلاثي المبني للمجهول إلى واو الجماعة، ويفرّق بينهما أيضًا بقرينة الخطاب والغياب؛ فالخطاب للأمر ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّۖ ﴾ [ص: ٣٣]، والغياب للماضي ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ ﴾ [الأنعام: ٦٢].

٣- الخماسي المبدوء بالتاء (تَوَكَّل)، (تَبَارَك)، فإن كان صحيح الآخر فُرِّق بينهما بحركة البناء؛ فقوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ﴾ [الفرقان:٥٨] أمر، وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤٥] ماضٍ، فإذا اتصل بواو الجماعة لم يفرَّق بينهما إلا بالسياق؛ فقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ ﴾ [المائدة: ٢٣] أمر، وقوله: ﴿ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦] أمر، ويقال: المؤمنون توكَّلوا على ربِّ العباد، وتبيَّنوا سبيل الرشاد.

وإن كان معتل الآخر فرِّق بينهما بحرف العلة؛ فإن ذكر فالفعل ماضٍ ﴿ فَتَوَلَّىٰ

عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي ﴾ [الأعراف: ٧٩]، ﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٤]، وإن حذف فالفعل أمر ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ﴾ [الذاريات: ٥٤].

٤- الأجوف الثلاثي الذي تبقى ألفه عند المضارعة (نال - ينال - نام - ينام) إذا اتصلت به واو الجماعة مثل: (نَالُوا من عَدُوِّكُم فَإِنَّهُم نَالوُا مِنْكُم)، فكلمة (نالوا) في الأولى فعل أمر، وفي الثانية فعل ماضٍ، وكذلك: «ناموا أيها المسلمون فإنَّ أَعْدَاءَكم قد نَامُواْ».

(ب) بين الماضي والمضارع:

١- إذا اجتمعت تاء المضارعة وتاء الفعل جاز حذف إحداهما تخفيفًا على خلاف في أي التاءين حُذِف ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر:٤] أو إبقاؤها ﴿ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [فصلت: ٣٠]، وعند الحذف تلتبس صيغة المضارع بالماضي، ويلجأ إلى القرائن والسياق لمعرفة نوع الفعل؛ فقوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ [الشعراء: ٢٢١] مضارع بدلالة رفع اللام، فلو كان ماضيًا لكان مبنيًا على الفتح، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ [الشعراء: ٢١٠] ماضٍ بدلالة إلحاق التاء.

ومن أهم القرائن التي تُفرِّق بين المتشابهات قرينة الأداة (لفظية) وقرينة الخطاب والغياب (معنوية).

فقوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣] مضارع للخطاب والنهي الذي لا يجتمع مع الماضي، وكذلك ﴿ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ ﴾ [الأنفال: ٢٠]، ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٥] ماضٍ

بدلالة الغياب، وكذلك ﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ ﴾ [طه: ٦٢].

وأحيانا يفرق بالأداة فقوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ماضٍ، وقوله: ﴿ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ ﴾ [التوبة: ١١٠] مضارع.

وأحيانا يفرق بالسياق إذا اتحدت الأداة ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ ﴾ [النساء: ٨٩]، ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ١٢٩]، ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ [النحل: ٨٢]، ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖۖ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فالفعل «تولوا» في جميعها ماضٍ بدلالة انتقال الخطاب من الغيبة للمخاطب.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [هود: ٣]، ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۖ ﴾ [هود: ٥٧]، ﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ ﴾ [النور: ٥٤] الفعل «تولوا» مضارع بدلالة اتحاد الخطاب للمخاطب؛ سواء كان من الرسل لقومهم كما في الآيتين الأولين أو من عند الله -عز وجل- كما في الآية الثالثة.

أحيانًا تكون القرينة عدم وجود الأداة وذلك كما في قوله تعالى ﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤] فالفعل (تلظى) فيها مضارع؛ إذ لو كان ماضيًا لوجب إلحاق تاء التأنيث به، كما ألحقت بغيره ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ ۝٤ وَإِذَا ٱلۡوُحُوشُ حُشِرَتۡ ﴾ [التكوير: ١-٥]؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث.

٢- عند بناء الثلاثي المزيد بالهمزة للمجهول يشبه صيغة المضارع المبدوء بالهمزة، ويفرَّق بينهما بالسياق، وعلامتي الإعراب والبناء.

فقوله تعالى: ﴿ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الجن: ١٠] ماضٍ، وقوله: ﴿ إِنۡ

أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ﴾ [هود: ٨٨] مضارع، وقوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤] ماضٍ، ﴿ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [آل عمران: ٥٠] مضارع.

٣- اختلف المعربون في توجيه قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، بحذف النون الثانية وتشديد الجيم وسكون الياء «نُجِّي» بين كون الفعل مضارعًا وأصله (نُنَجِّي) فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية، وبين كون الفعل ماضيًا مبنيًا للمجهول، وسكنت اللام تخفيفًا، وأسند الفعل لضمير المصدر، والتقدير نُجِّي النجاءُ، وأنكر ابن هشام(١) كون الفعل ماضيًا، وعندي أن ذلك ليس منكرًا لوجود شواهد لصحته؛ ولأن ما اعتُرِضَ به رُدَّ عليه(٢).

بناء الماضي للمجهول:

الفعل قسمان:

- **مبني لمعلوم**: وهو الذي يذكر معه فاعله، سواء كان اسمًا ظاهرًا كقوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، أو ضميرًا بارزًا كقوله: ﴿ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ ﴾ [النساء: ٩٤]، ﴿ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ﴾ [الزخرف: ٥٨] أو ضميرًا مستترًا كقوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ﴾ [الزخرف: ١٧]، ﴿ كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ ﴾ [الحشر: ١٦].

- **مبني للمجهول**: وهو الذي حذف فاعله وأُنيب عنه غيره كقوله تعالى: ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾ [الحج: ٧٣]، ولا يلزم أن يكون الفاعل مجهولًا

---

(١) انظر: مغني اللبيب، ط: مازن مبارك، (ص٨٧٨).
(٢) انظر: الدر المصون، (٨/ ١٩٢، ١٩٣).

لدى المخاطبين كقوله: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، فمعلوم أنَّ الخالق هو الله جلَّ وعلا، ولذا فالصواب أن يقال: مبنيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه.

التغيرات التي تطرأ على الفعل عند بنائه للمجهول:

أ- الأصل في بناء الماضي ضم أوله وكسر ما قبل آخره.

كقوله تعالى: ﴿ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ﴾ [يونس: ٥]، ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿ مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ ﴾ [يوسف: ٦٣]، ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿ ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا ﴾ [الأحزاب: ١٤]، ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ [الفتح: ٢٠] - ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا ﴾ [النمل: ٦٨].

ب- المضعَّف الثلاثي يظهر عليه الضبط إذا فك إدغامه بإسناده إلى ضمير رفع متحرك.

كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الإسراء: ٦] - ﴿ وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى ﴾ [الكهف: ٣٦]، ولا يظهر كسر ما قبل آخره حال تضعيفه، ﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَاۖ ﴾ [يوسف: ٦٥]

ويجوز كسر فائه، وقرئ بها في الشواذ: {رِدَّت إِلَيْنَا} [يوسف:٦٥] - {وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا} [الأنعام:٢٨].(١)

ب- الفعل الأجوف تقلب ألفه ياءً، ويكسر ما قبلها، فإن كان ثلاثيًا، ظهر الكسر على فائه (٢) ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍ

---

(١) انظر معجم القراءات القرآنية (٢/ ٧٩، ص٤٥٦).

(٢) يجوز فيه الضم مع الإشمام والإشباع، فيقال: قُول - بُوع، ولم يرد في التنزيل.

بِجَهَنَّمَ ﴾ [الفجر: ٢٣]، وإن كان غير ثلاثي بقي أوله مضمومًا ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ [الحج: ٢٢].

ج- الفعل الناقص تقلب ألفه ياء لمناسبة الكسرة:

كقوله تعالى: ﴿ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [الحج: ٦٠]، ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [النحل: ٦٨]، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت: ١٠]، ﴿ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿ أُوتِيَ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وإذا أسند إلى واو الجماعة يُضم ما قبلها لمناسبتها، كقوله تعالى: ﴿ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٦٩]، ﴿ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [الحج: ٤١]، ﴿ نُهُواْ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ ﴾ [المؤمنون: ٦٠] - ﴿ فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ ﴾ [الأنعام: ٤٤].

د- الفعل الخماسي المبدوء بتاء يُضم ثانيه مع أوله:

كقوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾ [المائدة: ٢٧].

هـ- الفعل الخماسي أو السداسي المبدوء بألف وصل يُضم ثالثه مع أوله:

كقوله تعالى: ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓاْ ﴾ [سبأ: ٣٢]، ﴿ ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ ﴾ [الشورى: ١٦]، إلا إذا كان خماسيًا قبل آخره ياء، فيكسر أوله لتحركه بحركة ثالثة مثل: «اُختير- اُنقيد - اُقتيد»، وليس له نظير في التنزيل.

تنبيه:

هناك أفعال تلازم صيغة الماضي المبني للمجهول والمرفوع بعدها فاعل على الأرجح، وقيل: نائب فاعل، ومنها: « حُمَّ - فُلِجَ - أُغْمِيَ عليه - امْتُقِعَ - سُلَّ - جُنَّ - استُجنَّ - غُمَّ »، ولم يرد منها شيء في القرآن، وورد ذلك في الحديث من قول النبي ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»(١)، وهناك أفعال جاءت مبنية للفاعل والمفعول(٢) منها في التنزيل: ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. والراجح عند الجمهور أنهما مبنيان للمجهول، وما بعدهما نائب فاعل(٣).

(١) البخاري: (١٩٠٠، ١٩٠٦).
(٢) انظر: الموسوعة النحوية الصرفية، د/ يوسف المطوع (٣/ ٦٣).
(٣) انظر: الدر المصون (٢/ ٥٥٥)، (٥/ ٤٦١-٤٦٤).

obeikandl.com

الفصل الثاني

فعل الأمر

تعريفه: هو ما يطلب به حدوث شيءٍ بعد زمن التكلُّم كقوله تعالى: ﴿ قُمۡ فَأَنذِرۡ ﴾ [المدثر: ٢]، أو دوام شيءٍ حصل قبل زمن التكلم وأثناء النطق به كقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] ولذا لا يكون إلَّا مستقبلًا (١).

علامته:

يعرف فعل الأمر بمجموع شيئين، لا يتخلّف أحدهما:

أولًا: دلالته على الطلب والأدق على الأمر.

ثانيًا: قبوله ياء المخاطبة، قال تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴾ [مريم: ٢٦] فإن دلَّ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة كان اسم فعل أمر مثل: «صه - مه - حيَّ»، وقول الله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾ [الأحزاب: ١٨] أي: تعالوا إلينا، وقوله جل وعلا: ﴿ قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروا شهداءكم.

ودليل عدم قبولها الياء أنها لزمت صورة واحدة، ولم تقبل واو الجماعة، وإن قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب كانت فعلًا مضارعًا، وقد اجتمع المضارع والأمر في قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣] فالأول أمر لدلالته على الطلب، والثاني مضارع لعدم دلالته على الطلب.

تنبيهات:

أولًا: إذا دلَّ الفعل على الطلب بصيغته كان أمرًا، فإن دلَّ على الطلب بغيره

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٧).

obeikandi.com

لم يكن أمرًا ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ ﴾ [النور: ٢٢] فالدلالة على الطلب من لام الأمر لا من صيغة الفعل، ولذا فهو مضارع ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيۖ ﴾ [القصص:٧] فالدلالة على الطلب من لا الناهية [(١)] فهو مضارع مع الدلالة على الطلب ووجود ياء المخاطبة.

ثانيًا: بمجموع العلامتين يتبين أن (هات) و(تعال) فعلان للأمر، ولكنهما جامدان وليسا اسمي فعلين، وذلك لقبولهما ياء المخاطبة كما قبلا واو الجماعة ﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وفي الحديث «يَا أَنَسُ هَاتِ التَّوْرَ»[(٢)]، فيقال: هاتِي «بكسر التاء»، وتعالَى «بفتح اللام».

ثالثًا: الخماسي المبدوء بالتاء تتشابه فيه صيغتا الأمر والمضارع إذا حذفت إحدى تاءي المضارع، ويفرق بينهما بالقرائن أو السياق، فكلمة (تيمموا) في قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣] أمر، وكلمة (تيمموا) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] مضارع، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ ﴾ [المائدة: ٢] فالأول أمر، والثاني مضارع؛ لعدم اجتماع النهي والأمر في صيغة واحدة.

أحوال بنائه:

فعل الأمر مبنيٌّ دائمًا، وأحوال بنائه أربع:

أ- السكون (حذف الحركة):

وهو الأصل في بنائه، وذلك في حالتين:

---

(١) النهي والأمر طلب، والنهي طلب للترك «لاَ تَفْعَل» والأمر طلب للفعل «افعل».
(٢) صحيح مسلم: (٣٥٨٠)، تحفة: (٥١٣) (٩٤/ ١٤٢٨).

الأولى: إذا كان صحيح الآخر، كما قال تعالى: ﴿ وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿ قُمۡ فَأَنذِرۡ ﴾ [المدثر: ٢].

الثانية: إذا اتصلت به نون النسوة سواءً كان صحيح الآخر أم معتله، قال تعالى: ﴿ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ويحرك السكون بالكسر إذا التقى بساكن كما في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الإسراء: ١١٠] وقوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ١٠٦].

ب- حذف حرف العلة:

وذلك باعتبار الماضي والمضارع وإلا فهو في حال الأمر ليس به حرف علة، فجعل الحذف علامة بنائه، وتبقى حركة آخره دليلًا على الحرف المحذوف كالآتي:

أولًا: الفتحة دليل أن المحذوف ألفًا، كقوله تعالى: ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وقوله: ﴿ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ ﴾ [الصافات: ١٧٤].

ثانيًا: الكسرة دليل أن المحذوف ياء، قال تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقال: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾ [الإسراء: ٢٦].

ثالثًا: الضمة دليل أن المحذوف واو، قال تعالى: ﴿ وَٱعۡفُ عَنَّا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥].

ج-حذف النون:

وذلك إذا كان مضارعه من الأفعال الخمسة؛ أي إذا اتصلت به ضمائر الرفع الساكنة (واي).

فمثال الواو قوله تعالى: ﴿ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، وقوله تعالى: ﴿ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ ﴾ [الحج: ٧٧]،

ومثال الألف قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ ﴾ [طه: ٤٧]، ومثال الياء قوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [مريم: ٢٦].

تنبيه:

أولًا: ما سبق من أحوال بناء الأمر يوضح عبارة النحاة: «يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه» وبيانها كالآتي:

أ- المضارع صحيح الآخر يجزم بالسكون، وكذا الأمر الصحيح الآخر يبنى على السكون، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡ ﴾ [القصص: ٣١] وقوله تعالى: ﴿ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ ﴾ [المائدة: ٤٢].

ب- المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة، والأمر المعتل كذلك يبنى على حذف حرف العلة، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [القصص: ٧٧].

ج- المضارع المتصل به ضمير رفع ساكن يجزم بحذف النون، وكذا الأمر يبنى على حذف النون، سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتل الآخر. فمثال الواو مع الصحيح قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾ [المائدة: ٢]، ومثال الواو مع المعتل قوله تعالى: ﴿ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ﴾ [الفرقان:١٤]، ومثال الألف قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي ٤٢ ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [طه:٤٢-٤٣]، ومثال الياء مع المضارع قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓ ﴾ [القصص: ٧]، ومع الأمر قوله تعالى: ﴿ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وقد اجتمعت حالات البناء الثلاث في ثلاث آيات في كتاب الله تعالى:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٤].

الثانية: قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ثانيًا: الأَوْلَى أن يقال: يبنى الفعل الأمر على ما يجزم به مضارعه وعلى ما يبنى عليه مضارعه، وذلك لأنه يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة (اذهبَنَّ) أو الخفيفة (اذهبَنْ) منه قول الشاعر:

مَـا اللهُ مُوليـك فـضلٌ فَاحْمَدَنْـهُ بِـهِ فَـمَا لَـدَى غَـيْرِه نَفْـعٌ وَلاَ ضَرَرُ

وكذا المضارع يبنى على الفتح، مثل قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقول النبي ﷺ: « **لاَ يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ وَلاَ يَشْرَبَنَّ بِهَا**»[1] مع ملاحظة أنه لم يرد بناء الأمر على الفتح في التنزيل، ولعل ذلك سبب في تجاهل هذه الحالة عند بعض المصنفين.

إسناد الأمر لضمائر الرفع المتصلة:

يسند فعل الأمر لضمائر الرفع الساكنة (واي) ونون النسوة من الضمائر المتحركة.

أولًا: الصحيح السالم: (كتب - علم) لا يحدث فيه تغيير عند الإسناد سوى علامات البناء، كقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقوله ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال: ٤٥]، وقوله جل وعلا: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ

(١) أخرجه مسلم: (٥٣٨٦)، والمزي في تحفة الأشراف (٦٧٩٢ - ٢٠٢٠/ ١٠٦).

فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٤٣]، وقوله: ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى﴾ [آل عمران: ٤٣].

ثانيًا: الصحيح المهموز: لا يحدث فيه تغيير أيضًا إذا كان مهموز اللام كما في قوله: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وتحذف فاؤه إذا كان مهموز الفاء كما قال تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨]، ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ويجوز حذف الهمزة وبقاؤها عند الإسناد إذا كان مهموز العين فيقال: «سَلْوا» و«اسألوا» كما قيل: «سل» و«اسأل» قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، وكذا عند الإسناد تحذف، ومنه قوله ﷺ: «**ثم سَلوا لي الوسيلة**»(١)، وقول الشاعر:

سَلي إن جَهِلْتِ الناس عنَّا وعَنهم ... فليس سواءً عالمٌ وجَهُولُ

وتبقى كما هي، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

ثالثًا: الصحيح المضعف الثلاثي: لا يحدث فيه تغيير عند إسناده للضمائر الساكنة، قال تعالى: ﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١]، ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤]، ويفك إدغامه عند إسناده لنون النسوة لالتقاء الساكنين؛ سكون التضعيف وسكون البناء فيقال: «يا نساء اغضضن من أبصاركن»، كما لو لم يسند إليه، قال تعالى: ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، وقال: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، أو أسند للمضارع ﴿يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، ويجوز حذف أحدهما وعليه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] عند من اعتبر الفعل (قَرَّ)(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٦٥٦٨)، والترمذي (٣٦١٤)، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) انظر الدر المصون (٩/ ١٢٠، ١٢١).

وإذا كان في حال غير الإسناد، يجوز بقاء التضعيف مع التحريك بالفتح، ففي الحديث: «وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ»(١)، «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ»(٢).

رابعًا: المعتل المثال: لا يحدث فيه تغيير سوى حذف فائه كما لو لم يسند إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤]، ﴿ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴾ [الشعراء: ١٨٢]، ﴿ فَعِظُوهُنَّ ﴾ [النساء: ٣٤].

خامسًا: الأجوف: تحذف عينه عند إسناده لنون النسوة سواء كان مجردًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أو مزيدًا ﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وتبقى عند الإسناد للضمائر الساكنة مع ردها لأصلها إن كان ثلاثيًا، قال تعالى: ﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿ فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١١]، وقلبها ياءً إن كان غير ثلاثيًا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ ﴾ [فصلت: ٦]، ﴿ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ﴿ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

سادسًا: الناقص(٣):

أ- عند إسناده إلى ألف الاثنين أو نون النسوة يعود له حرف العلة المحذوف، قال تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ ﴾ [طه: ٤٧]، وقال: ﴿ وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ ﴾

---

(١) ابن ماجه: (٤١١٤)، تحفة (٧٣٨٦).

(٢) رواه الترمذي: (٩٤٢)، النسائي: (٢٦٣٧)، ابن ماجه: (٢٩٠٦)، أحمد: (١٦٦١٩)، الدراقطني: (٢٧٤١).

(٣) لا فرق في القاعدة بين الناقص واللفيف «قِينَ – قِيَا – قُوا – قِي» قال تعالى: ﴿ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [التحريم: ٦]

[الأحزاب: ٥٥]، ﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [ق: ٢٤]، وإذا كان حرف العلة ألفًا تُحوَّل إلى ياء مفتوح ما قبلها، قال تعالى: ﴿ فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

ب- عند إسناده إلى واو الجماعة، يحذف حرف العلة، ويضم ما قبلها إن كان واوًا، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿ وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، أو ياءً كما في قوله تعالى: ﴿ أَلۡقُواْ مَآ أَنتُم مُّلۡقُونَ ﴾ [يونس: ٨٠]، ﴿ وَٱمۡضُواْ حَيۡثُ تُؤۡمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥]، ﴿ فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا ﴾ [الملك: ١٥]، ويبقى مفتوحًا إن كان المحذوف ألفًا[(١)]، قال تعالى: ﴿ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿ وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمًا ﴾ [لقمان: ٣٣]، ﴿ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ ﴾ [فصلت: ٢٦].

ج- عند إسناده إلى ياء المخاطبة، يحذف حرف العلة ويكسر ما قبلها إن كان ياءً، قال تعالى: ﴿ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ ﴾ [القصص: ٧]، أو واوًا «ادعِي»، ويفتح ما قبلها إن كان ألفًا: «اسْعَيْ - اخْشَيْ - ارْضَيْ».

لطائف وفوائد:

١- من الأخطاء الشائعة بين المتدينين قول الأخ لأخيه: (صلِّي على النَّبي) و(ادعي لي) فيؤنث أخاه دون قصد منه؛ فإن ياء (صلِّي) لا تثبت إلا مع المخاطبة المؤنثة، والصواب (صلِّ) بحذف حرف العلة للمخاطب المذكر، كما أن عين (ادعي) لا تكسر إلا مع المخاطبة المؤنثة،والصواب (ادْعُ لي).

٢- إثبات حرف العلة مع المخاطب المذكر له أربعة أضرار:

أ- خطأ نحوي.

---

(١) باعتبار صورة المضارع «خَشِيَ - يَخْشَى - رَضِي - يَرْضَى»، لا باعتبار الأصل؛ لأن الألف لا يكون أصلًا.

ب- يغيِّر زمن الفعل ﴿ وَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ [الصافات: ١٧٨] أمر، ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٩] ماضٍ.

ج- قد يغير معنى الفعل أيضًا، «تعَالَ»: أمر بمعنى أقبل، «تعَالَى»: ماضٍ بمعنى ارتفع وتَسَامَى، قال تعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴾ [طه: ١١٤].

د- خطأ إملائي.

٣- قوله تعالى: ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف: ١١١] الفعل فيه مبني على السكون المقدر على الهمزة المحذوفة بعد تسهيلها والتقائها بهاء الكناية وتسكين الهاء، والأصل (أَرْجِئْهُ)، وفيها قراءات متواترة (١).

٤- قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] اختلف في أصل الفعل بين «قرَّ - يَقَرُّ» بمعنى: استقر، و«قار - يَقَارُ» بمعنى: اجتمع، و«وَقَرَ - يَقِرُّ» بمعنى: ثبت واستقر وبين الحذف وعدمه وعلق السمين الحلبي بقوله: «وهذه الأوجه المذكورة إنما يتهدى إليها مَنْ مَرِنَ في علم التصريف، وإلا ضاق بها ذرعًا»(٢).

(١) انظر الدر المصون (٥/ ٤٠٩، ٤١٢).
(٢) انظر السابق (٩/ ١٢٠، ١٢٢).

الفصل الثالث

الفعل المضارع

تعريفه:

هو ما دلّ على حدث في زمن التكلم «الحال» كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ ﴾ [الرعد: ٨].

أو بعده «الاستقبال» كقوله: ﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [هود: ٩٨]، ﴿ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [الروم: ٤]، ﴿ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ ﴾ [يوسف: ٩٢].

المضارع بصيغته يصلح للحال أو الاستقبال، ويحدد زمنه بالسياق الوارد فيه فالقرائن تعيّن زمنه، ولا يتعين لدلالته على المضي سَبْقُه بـ«لم» أو لدلالته على الاستقبال أن يسبق بـ«السين» و«سوف»، و«لن» كما ذكر السيوطي(١)، وقد ناقش ابن مالك قضية الزمن في الأفعال(٢).

علامته:

أ- كل فعل مضارع لابد أن يبدأ بحرف من أحرف المضارعة «نأيْتُ» أو «أنيت»، وليس كل فعل يبدأ بأحد هذه الأحرف مضارعًا، ففي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي أَحۡيَاكُمۡ ﴾ [الحج: ٦٦]، ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾ [القدر: ١] ماضٍ، وفي قوله: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣] أمر، وفي قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ ﴾ [القمر: ١٧]، ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ ﴾ [المؤمنون: ١٤] ماضٍ، وفي

---

(١) انظر: همع الهوامع (١/ ١٨-٢٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ١٧-٣٢).

obeikandl.com

قوله: ﴿ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِى ﴾ [طه: ٢٦]، ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة: ٦] أمر.

وذلك لأن أحرف المضارعة أحرف أتت لمعنى، فهي زائدة عن أصول الفعل ولذلك فالأفعال التي مثل بها تقبلها، فدخول الهمزة للدلالة على المتكلِّم المفرد مذكرًا ﴿ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى ﴾ [طه: ١٨]، أو مؤنثًا ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ ﴾ [القصص: ١٢].

ودخول النون للدلالة على المتكلمين: ﴿ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ﴾ [يوسف: ٦٥]، أو حديث العظيم سبحانه عن نفسه ﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٤]، أو المتكلِّم المعظم نفسه ﴿ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ودخول الياء للدلالة على الغائب المذكر مفردًا ﴿ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، أو جمعًا ﴿ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١]، واجتمعا في ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ ﴾ [سبأ: ١٣]، أو مثني ﴿ وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، أو جمعًا للمؤنث ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ودخول التاء للدلالة على المخاطب مطلقًا سواء كان مفردًا مذكرًا كما في قوله: ﴿ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٣]، أو مفرده مؤنثة ﴿ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ﴾ [القصص: ٧]، أو مثني ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، أو جمعًا للمذكر ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [يونس: ٣].

أو جمعًا للمؤنث كما في قوله: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أو للغائبة المفردة المؤنثة كقوله: ﴿ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [القصص: ١٠]، وأما ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [الأحزاب: ٣١]، فجاءت الياء مع المخاطب المؤنث محلًا على اللفظ «مَنْ» وجاءت التاء على الأصل حملًا على المعنى، ولذا قُرئت

تواترًا بياءين وتاءين وياء وتاء[(١)].

ب- هناك أدوات كثيرة خاصة بالدخول على الفعل المضارع، وتصلح كل واحدة منها أن تكون علامة مميزة لمضارعة الفعل وهي:

١- «لم» التي تنفي الفعل وتحول زمنه للماضي ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق: ١٤].

٢- «لا الناهية» والنهي يناقض المضي والاستقبال ويعين المضارعة ﴿ لَا تَخَفْ﴾ [هود: ٧٠]، ﴿ لَا تَتَوَلَّوْاْ ﴾ [الممتحنة: ١٣].

٣- «لن» التي تعين الاستقبال ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤].

٤- «السين» تعين الفعل للاستقبال، ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦].

٥- «سوف» تعين الفعل للاستقبال ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [هود: ٩٣].

إعرابه وبناؤه:

المضارع هو الفعل الوحيد المعرب[(٢)] ومن ثَمَّ يخطِّئ أهل الاختصاص عبارة «إعراب الأفعال»، إذ لا معرب سوى المضارع، فالصواب إعراب الفعل المضارع، وشرط إعرابه ألا تتصل به إحدى النونين التوكيد بنوعيها الثقيلة والخفيفة والنسوة. فإن اتصلتا به بني بشرط مباشرة نون التوكيد وقد اجتمع على فعل واحد الإعراب والبناء في قوله تعالى: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ﴾ [الحج: ٤٠].

---

(١) انظر: إتحاف فضلات البشر (ص٤٥٤)، الدر المصون (٩/ ١١٧).

(٢) خلافًا لما يراه بعض الكوفيين من إعراب الأمر، ووفاقًا لجمهور النحاة.

أ- بناء الفعل المضارع.

يبنى الفعل المضارع في حالتين:

الأولى: إذا اتصلت به نون التوكيد يبنى على الفتح سواء كانت النون مخففة ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥]، أو مثقلة (مُضعَّفة) ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ ﴾ [الأعراف: ٨٨]، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢].

الثانية: إذا اتصلت به نون النسوة، يبنى على السكون الظاهر مع صحيح الآخر ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والمعتل بالألف بعد قلب ألفه ياء ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ﴾ [الأحزاب: ٥٩] والسكون المقدر مع المعتل بالواو ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أو الياء ﴿ وَلَا يَزْنِينَ ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقد جمعت آية الممتحنة ثمانية أفعال؛ نصفها ظاهر ونصفها مقدر ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ﴾ [الممتحنة: ١٢].

تنبيهات:

أولا: عند بناء المضارع، يعرب فعلًا مضارعًا مبنيًا على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد أو على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع إذا لم يسبق بناصب أو جازم، أو نصب إذا سبق بأداة نصب، أو جزم إذا سبق بأداة جزم، وهاك أمثلة للتوضيح:

أ- الرفع:

١- ﴿ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥].

يذهَبن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل رفع لتجرده من الناصب والجازم.

٢- ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

يتربصن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل رفع لتجرده من الناصب والجازم.

ب- الجزم:

١- ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٧].

تكونَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ«لا» الناهية.

٢- ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

تخضعن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل جزم بـ«لا» الناهية.

ج- النصب: ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ [النور: ٦٠]

يستعففن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بـ«أن» المصدرية.

ثانيًا: الفعل الناقص المعتل بالواو عند إسناده إلى نون النسوة يشبه إسناده لواو الجماعة في حال الرفع ويفرق بينهما بالسياق.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ﴾ [يونس: ٧]، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ ﴾ [الإسراء: ٥٧]، يرجون، يدعون: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو

واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

﴿ وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا ﴾ [النور: ٦٠]، ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ ﴾ [يوسف: ٣٣]، يرجون، يدعون: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل رفع، ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

ويُتعرَّف على بنائه بوجود النون في حالتي النصب والجزم؛ لأنه لو كان من الأفعال الخمسة لحذفت النون[1] فقال سبحانه عن النساء: ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يعفون: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بـ«أن» المصدرية.

وخاطب الرجال بقوله: ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وقد اجتمع محل النصب والجزم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ ﴾ [الطلاق: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ ﴾ [الأحزاب: ٥٩] فـ«يُدْنِين» في محل جزم، و«يُعْرَفْنَ» و«يُؤْذَيْنَ» في محل نصب.

ثالثًا: يشترط جمهور النحاة لبناء المضارع مع نون التوكيد مباشرة النون له دون فاصل بينهما، فإن فُصِل بينهما أعرب الفعل، وصار من الأفعال الخمسة؛ لأنَّ الفاصل لا يكون إلا أحد الضمائر الثلاثة التي إذا اتصلت بالمضارع صار من الأفعال الخمسة وهي واو الجماعة ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ

(١) ذلك على لغة التنزيل، وإلا فمن الفصيح -الذي لا يقاس عليه- أيضًا إثبات النون في غير الرفع وسيأتي ذلك في الحديث عن الأفعال الخمسة.

وَلَتَسْمَعُنَّ [(١)] مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، أو ألف الاثنين ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩]، أو ياء المخاطبة ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦] وعلى كل حال، تحذف نون الرفع عند توكيد الأفعال الخمسة إمَّا لعلة نحوية، وهي النصب أو الجزم كما في «تتبعان» و«ترَيِّن» أو لعلة صرفية وهي كراهية توالي الأمثال في نحو: «ولتسمعُنَّ».

* * *

إعراب الفعل المضارع

مقدمات:

أ- يعرب الفعل المضارع إذا لم تباشره نون التوكيد أو تتصل به نون النسوة.

ب- للفعل المضارع المعرب ثلاث حالات رفع ونصب وجزم.

ج- ينقسم الفعل المضارع باعتبار علامات إعرابه إلى ثلاثة أقسام صحيح الآخر ومعتل الآخر والأفعال الخمسة.

أولاً: إعراب المضارع صحيح الآخر:

تعريفه: هو ما لم يكن آخره أحد أحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء.

أو هو ما كان آخره حرفًا صحيحًا من الأحرف الستة والعشرين.

ومثال الهمزة والباء ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [الفتح: ١٤] ومثال التاء ﴿ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ [الإسراء: ١١٠] ومثال الثاء ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٦]،

(١) يُكْتَفى مع الفعل صحيح الآخر بضم آخره للدلالة على واو الجماعة المحذوفة لالتقائه مع النون الساكنة؛ لأنه لو كان مبنيًّا لتعيّن فتح آخره.

ومثال الجيم ﴿ تُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ ﴾ [الروم: ١٩]، ومثال الحاء ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ [يوسف: ٨٠]، ومثال الخاء ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومثال الدال ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ومثال الذال ﴿ لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا ﴾ [الإسراء: ١١١]، ومثال الراء ﴿ فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥]، ومثال الزاي ﴿ فَأَرَادَ أَن يَسۡتَفِزَّهُم ﴾ [الإسراء: ١٠٣]، ومثال السين ﴿ لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٞ ﴾ [الحجر: ٤٨]، ومثال الشين ﴿ يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ﴾ [الدخان: ١٦]، ومثال الصاد ﴿ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ ﴾ [يوسف: ١٦]، ومثال الضاد ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ومثال الطاء ﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ومثال الظاء ﴿ وَنَحۡفَظُ أَخَانَا ﴾ [يوسف: ٦٥]، ومثال العين ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ ﴾ [الحج: ١٥]، ومثال الغين ﴿ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [التوبة: ١١٧]، ومثال الفاء ﴿ وَلۡيَتَلَطَّفۡ ﴾ [الكهف: ١٩]، ومثال القاف ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۗ ﴾ [النحل: ١٧]، ومثال الكاف ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ ﴾ [لقمان: ١٣]، ومثال اللام ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ ﴾ [مريم: ٦٤]، ومثال الميم ﴿ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ ﴾ [الحج: ٥٢]، ومثال النون ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٨٤]، ومثال الهاء ﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس: ٩٩].

إعرابه:

يعرب صحيح الآخر بالحركات الأصلية فيرفع بالضمة الظاهرة، ﴿ وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا وَنَحۡفَظُ أَخَانَا وَنَزۡدَادُ كَيۡلَ بَعِيرٖۖ ﴾ [يوسف: ٦٥]، وينصب بالفتحة الظاهرة ﴿ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ويجزم بالسكون ﴿ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سبأ: ١٢]، ﴿ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ ﴾ [الأنفال: ٢٩].

وهذه مجموعة من الآيات القرآنية اشتملت كل واحدة منها على الحالات الإعرابية الثلاثة للمضارع صحيح الآخر:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦]، ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ ثُمَّ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [لقمان: ١٥]، ﴿ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿ وَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَأَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلدُّنۡيَا وَتَزۡهَقَ أَنفُسُهُمۡ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٨٥]، ﴿ وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُمۡ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِهِۦۖ وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ[1] ﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج: ١٥].

يظنَّ: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ينصر: فعل مضارع منصوب بـ«لن» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

فليمدُدْ: فعل مضارع مجزوم بـ«لام الأمر» وعلامة جزمه السكون.

---

(١) وانظر: آية (٧) من سورة الكهف.

تنبيهان:

أولًا: إذا سبق الفعل المضارع صحيح الآخر بـ «ألا» المكونة من «أن» المصدرية الناصبة و«لا» النافية كان منصوبًا قال تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ [طه: ١١٨].

وإذا سبق بـ«أَلَّا» المكونة من أن المخففة من الثقيلة و«لا» النافية كان مرفوعًا وذلك بعد أفعال اليقين قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه: ٨٩].

ثانيًا: الفعل الثلاثي المزيد بهمزة المضارعة في حال رفعه، يشابه أحيانًا اسم التفضيل المرفوع، ويُفَرَّق بينهما بالسياق، قال تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٣] (فعل مضارع) وقال: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤] (اسم تفصيل).

obeikandl.com

وهذه نماذج لأفعال وردت بحالاتها الإعرابية الثلاث في كتاب الله:

الفعل	نوعه	الرفع	النصب	الجزم
يعلم	صحيح سالم	﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]	﴿ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]	﴿ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق: ١٤]
يجعل		﴿ سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا ﴾ [الطلاق: ٧]	﴿ وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: ٥]	﴿ أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ كِفَاتًا ﴾ [المرسلات: ٢٥]
يغفر		﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨]	﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢]	﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم ﴾ [نوح: ٤]
يضل	مضعف ثلاثي	﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ [فاطر: ٨]	﴿ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ ﴾ [التوبة: ١١٥]	﴿ وَمَن يُضۡلِلِ ﴾ [الزمر: ٣٦]
يمس		﴿ لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٞ ﴾ [الحجر: ٤٨]	﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ ﴾ [البقرة: ٨٠]	﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ ﴾ [الأنعام: ١٧]
تجد	مثال	﴿ يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ ﴾ [آل عمران: ٣٠]	﴿ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدٗا ﴾ [الكهف: ٢٧]	﴿ لَمۡ تَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا ﴾ [النور: ٣٩]
يذر		﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ ﴾ [الذاريات: ٤٢]	﴿ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]	﴿ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا ﴾ [الأنبياء: ٨٩]
يشاء	أجوف	﴿ وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾ [النور: ٣٨]	﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ ﴾ [الأنعام: ٨٠]	﴿ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ ﴾ [الشورى: ٣٣]
يزيد		﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ ﴾ [مريم: ٧٦]	﴿ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابٗا ﴾ [النبأ: ٣٠]	﴿ وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ ﴾ [هود: ٥٢]
أقول		﴿ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤]	﴿ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقّٖۚ ﴾ [المائدة: ١١٦]	﴿ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ٣٣]
يصيب		﴿ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]	﴿ لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١]	﴿ يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ ﴾ [غافر: ٢٨]

obeikandl.com

ملاحظات: يلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

أولًا: الفعل الصحيح والمهموز لا يحدث فيه تغيير سوى تحريك الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين كما في قوله تعالى: ﴿ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ ﴾ [نوح: ١١]، ﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١١]، وتظهر عليه علامات الإعراب.

ثانيًا: الفعل المضعف يفك إدغامه عند الجزم؛ لالتقاء الساكنين سكون الجزم وسكون التضعيف ﴿ يَمۡسَسۡكَ ﴾ ﴿ يُضۡلِلۡ ﴾، ويجوز بقاء التضعيف مع تحريكه بالفتح لخفته إذا وليه متحرك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقوله تعالى: ﴿ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وجاءت ﴿ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢١٧] أو تحريكه بالكسر إذ وليه ساكن ﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾ [الحشر: ٤]، وجاءت ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأنفال: ١٣]، ويحرّك بالضم إذا وليه هاءٌ ضميرًا للمذكر الغائب[(١)] ففي الصحيح قوله ﷺ: «**إنَّا لم نَرُدُّه عليك إلا أنَّنا حرم**»[(٢)] وعليه وجه النهي في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩].

ثالثًا: الفعل المثال تحذف فاؤه عند المضارعة ﴿ يَعِدُهُمۡ ﴾ ﴿ يَعِظُكُمُ ﴾ لوقوع الواو بين ضرَّتيها الفتحة والكسرة، فإن عادت أختها بالبناء للمجهول بَقِيَتْ، كقوله تعالى: ﴿ يُوعَظُ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ ﴾ [النور: ٣٥] واجتمع حذفها وبقاؤها في قوله: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ [الإخلاص: ٣].

رابعًا: الفعل الأجوف تحذف عينه وجوبًا عند الجزم؛ لالتقاء الساكنين سكون العلة وسكون الجزم، كقوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ﴾ [البينة: ١]، ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ ﴾ [الأنفال: ١٩]، ﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿ إِن تُصِبۡكَ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ ﴾ [التوبة: ٥٠].

---

(١) انظر: الدر المصون (١٠/ ٢٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٢٩)، ومسلم (١١٩٣).

ثانيًا: إعراب المضارع معتل الآخر

تعريفه:

هو ما انتهي بأحد أحرف العلة الثلاثة، الواو «يربو» «أشكو» «يدعو» والألف «تسْعَى» «يخشى» «يَرْضَى» والياء «تُؤْوِي» «تُرْجِي» «يأتي» «يقضي» «تَهْوِي».

إعرابه:

أ- يرفع معتل الآخر بالضمة المقدرة على آخره للتعذر مع المعتل بالألف وهو ما سبق بفتح لغير علة ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أو لعلة بنائه للمجهول ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٤]، ﴿ وَأَنَّ سَعۡيَهُۥ سَوۡفَ يُرَىٰ ﴾ [النجم: ٤٠].

وللثقل مع المعتل بالياء ﴿ إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ ﴾ [طه: ٤٠]، ﴿ تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، أو الواو ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ ﴾ [الزمر: ٩].

ب- ينصب معتل الآخر بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر مع المعتل بالألف، لغير علة، ﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أو لبنائه للمجهول ﴿ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ﴿ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ ﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿ لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ ﴾ [طه: ١٥]، وبالفتحة الظاهرة مع المعتل بالواو ﴿ لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الروم: ٣٩]، أو الياء ﴿ لِيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا ﴾ [الأنفال: ٤٤].

ج- يجزم معتل الآخر بحذف حرف العلة سواء كان واوًا ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا

لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، أو ياء ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ ﴾ [الإسراء: ٣٧]، أو ألفًا ﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [القصص: ٧٧].

تنبيهات:

أولًا: رسم المصحف لا مساس به، قال ابن درستويه: «خطان لا يقاس عليهما خط المصحف، وخط تقطيع العروض». ومن ثَمَّ وردت بعض الأفعال في كتاب الله حذف منها حرف العلة مع أنها مرفوعة غير مجزومة(١) بالإضافة إلى أنهم حَمَلوا حذف الحرف على التخفيف، كما أنهم يتخففون بحذف العلامة الإعرابية عند أمن اللبس(٢)، «والقوم إذا أمنوا اللبس في كلامهم تلاعبوا بألفاظهم» وما كان كذلك يحفظ ولا يقاس عليه ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾ [الكهف: ٦٤]، ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِۖ ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ [الشورى: ٢٤]، ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٥]، ﴿ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [ق: ٤١]، ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر: ٤]، فالمضارع في الآيات السابقة جميعها مرفوع غير مجزوم.

وبعض العرب يفعل خلاف ذلك فيثبت حرف العلة مع جزم الفعل وعليه قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباءُ تُنْمِي ... بِمَا لَاقَت لبون بني زِيَادِ

---

(١) سيتضح بيان ذلك بعد معرفتك عوامل الجزم.

(٢) كقراءة {وما يشعرْكم} بإسكان الراء، و{إلى بارِئْكم} بإسكان الهمزة، وكلتاهما متواترة.

وقول رؤبة:

إِذَا العَجُــوزُ غَــضِبَتْ فَطَلَّــق وَلَا تَرضَّــــاهَا وَلَا تَمَلَّــــق

وهو أجود الأوجه في تخريج قراءة قنبل ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾ [يوسف: ٩٠] «يتقي» بإثبات الياء وتسكين الراء في «يصبرْ»(١) ومنه في الصحيح قوله ﷺ: «**مروا أبا بكر فليصلي بالناس**»(٢) بإثبات الياء في إحدى الروايتين(٣).

وذلك أيضًا يحفظ ولا يقاس عليه، ومن ثمّ ما يكتب على اللافتات من قولهم «لا تنسى ذكر الله» خطأ والصواب «لا تنس» قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [القصص: ٧٧].

ثانيًا: المضارع المبدوء بالهمزة يشابه أحيانًا الفعل الماضي ويفرّق بينهما بالسياق، فإن كان للمتكلم كان مضارعًا ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوۡنَ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وإن كان للغائب كان ماضيًا ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿ فَأَرَىٰهُ ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٠].

ثالثًا: المضارع بالألف يرفع وينصب بالعلامة الأصلية مقدرة ﴿ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، والمعتل بالياء أو الواو يرفع بعلامة مقدرة وينصب بعلامة ظاهرة ﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ ﴾ [الروم: ٣٩]، ﴿ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤].

---

(١) انظر: الدر المصون (٦/ ٥٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٣)، ومسلم (٤١٨).

(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ص٢١).

obeikandl.com

رابعًا: يُفَرَّقُ إملائيًا بين واو الفعل «يرجو» وواو الجماعة «لم يرجوا» بزيادة ألف بعد واو الجماعة تسمى الألف الفارقة؛ وذلك لتفريقها بين الواوين، ومن ثَمَّ فمن الخطأ «أرجوا»، «نرجوا»، ولكن رسم المصحف لم يفرِّق بين الواوين والرسم له القداسة ولا يقاس عليه، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْۖ ﴾ [الإسراء: ٧١]، وقال: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ ﴾ [الحج: ١٣]، وقال: ﴿ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ ﴾ [يونس: ٦١]، وكل ذلك على خلاف القاعدة الإملائية النحوية، وغيره كثير في التنزيل ومما جاء موافقًا القاعدة ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأنه خطاب لجماعة الذكور.

فائدة:

لم تجتمع الحالات الإعرابية الثلاث لمعتل الآخر إلا في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓۚ ﴾ [لقمان: ٣١].

تر: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

تجري: فعل مضارع مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للثقل.

يري: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وإليك مجموعة من الأفعال المعتلة الآخر وردت في كتاب الله بأحوالها الإعرابية الثلاثة:

الفعل	الرفع	النصب	الجزم
يقضي	﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ ﴾ [غافر: ٢٠]	﴿ لِيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا ﴾ [الأنفال: ٤٤]	﴿كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]
يأتي	﴿ يَوۡمَ تَأۡتِي كُلُّ نَفۡسٖ﴾ [النحل: ١١١]	﴿يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ﴾ [الرعد: ٣٨]	﴿ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ ﴾ [يونس: ٣٩]
يهدي	﴿ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢١٣]	﴿ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [الفتح: ٢]	﴿ أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ [الأعراف: ١٠٠]
يرضى	﴿ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ [الزمر: ٧]	﴿ وَعَجِلۡتُ إِلَيۡكَ رَبِّ لِتَرۡضَىٰ﴾ [طه: ٨٤]	﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [الزمر: ٧]
يخشى	﴿ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]	﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]	﴿ وَلَمۡ تَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ ﴾ [التوبة: ١٨]
يدعو	﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]	﴿ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ ﴾ [الكهف: ١٤]	﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]

openkanal.com

الأفعال الخمسة

تعريفها:

هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وعُدَّت خمسة مع أن الضمائر المتصلة به ثلاثة، باعتبار الخطاب والغياب في واو الجماعة؛ قال تعالى: ﴿ تَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾ [النساء: ١٠٤]، وألف الاثنين في مثل قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال تعالى ﴿ لَا تَخَافَآ ﴾ [طه: ٤٦]، وليس مع الياء إلا الخطاب، قال تعالى: ﴿ مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخَافِي ﴾ [القصص: ٧].

وتتصل هذه الضمائر بالمضارع صحيحًا كان أو معتلًا فقد مدح الله تعالى أهل الإيمان بأنهم ﴿ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴾ [الرعد: ٢٠]، وأخبر بأنهم ﴿ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [التوبة: ٧١]، وأخبر عن حال المنافقين مع القرآن بأنهم ﴿ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ [الأنعام:٢٦]

شرطها:

أن تكون فعلًا مضارعًا متصلًا به أحد الضمائر الثلاثة، فيخرج بذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ﴾ [التوبة: ١١٢]؛ لأنها أسماء، وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ [النساء: ١٣٦]؛ لأن الفعلين ماضٍ وأمر، ويخرج كذلك ﴿ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] لعدم اتصاله بشيء.

إعراب الضمير المتصل بها:

والضمير المتصل بها إمَّا فاعل لها إن كان الفعل مبنيًا للمعلوم ﴿ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، أو نائب

فاعل إن كان مبنيًا للمجهول ﴿ وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠]، واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٤]، وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ يُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤٧]، أو اسم لها إن كان الفعل ناسخًا ﴿ فَتَكُونُونَ سَوَآءٌ ﴾ [النساء: ٨٩]، ﴿ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠].

إعرابها:

ترفع بثبوت النون، قال تعالى: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢]، وتُنصب وتُجزم بحذفها. قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]، واجتمعت الحالات الثلاثة[(١)] في قوله تعالى: ﴿ وَتَٰتُحِبُّونَ أَن تُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وقوله تعالى: ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾ [البقرة: ٢٣٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقد اجتمعت الأحوال الثلاثة في كثير من آي الذكر الحكيم[(٢)].

تنبيهات:

أولًا: ليس من الأفعال الخمسة ﴿ يَدۡعُونَنِي ﴾ [يوسف: ٣٣] و﴿ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحًا ﴾ [النور: ٦٠]، وكذا قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأن الفعل في المواضع الثلاثة مبني لاتصاله بنون النسوة، فالواو واوه (أي واو الفعل)، والنون فاعله.

---

(١) إذا تقدم المعدود جازت الموافقة والمخالفة؛ ومن ثَمَّ تجدها تارة «الحالات الثلاث» وأخرى «الحالات الثلاثة».

(٢) (البقرة: ٢٢١، ٢٨٢)، (آل عمران: ٩٢، ١١١)، (النساء ٨٩، ٩٠، ٩١)، (يوسف: ١٠٩)، (النحل: ١١٦)، (النور: ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٦٢)، (النمل: ٨٦).

ثانيًا: لا الناهية الجازمة إذا أريد بها الحكاية يبقى الفعل معها مرفوعًا بثبوت النون. قال تعالى: ﴿ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ وَلَا تُخۡرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٨٤].

ثالثًا: نون الأفعال الخمسة مفتوحة مع ياء المخاطبة وواو الجماعة، ومكسورة مع ألف الاثنين، فإذا وجدت أداة نصب أو جزم بعدها النون مثبتة فاعلم أنها نون الوقاية التي تسبق ياء المتكلم ودليل ذلك بقاء الكسرة للدلالة على الياء. فمثال النصب قوله تعالى: ﴿ مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ ﴾ [النمل: ٣٢] وقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمۡ أَن تَرۡجُمُونِ ﴾ [الدخان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ومثال الجزم قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴾ [هود: ٥٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبُونِ ﴾ [يوسف: ٦٠]، ﴿ فَلَا تَفۡضَحُونِ ﴾ [الحجر:٦٨]، ﴿ وَلَا تُخۡزُونِ ﴾ [الحجر: ٦٩].

رابعًا: إذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز ذكرهما قال تعالى: ﴿ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗا ﴾ [النور: ٥٥] وقال موسى عليه السلام: ﴿ لِمَ تُؤۡذُونَنِي ﴾ [الصف: ٥]، وقال مؤمن آل فرعون: ﴿ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٤١]، وجاز حذف أحدهما وعليه قُرِئَ تواترًا بكسر النون «وقاية» وفتحها «الرفع» قوله تعالى ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ تُشَٰقُّونَ فِيهِمۡۚ ﴾ [النحل: ٢٧]. فلا حجة لمن منع حذف نون الرفع لأنها دالة على الإعراب[1] فقد صح ذلك في التنزيل، ولا يبعد أن يكون

(١) ولا يعني كلامي هذا أنه يجوز لأي أحد أن يحذف نون الرفع استدلالًا بما ورد من صحيح النقل، فالحذف للعرب أهل اللغة، ومَنْ تبعهم يحفظون ولا يقيسون؛ وإلا لم

منه ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴾ [يوسف: ٤١]، وصح كذلك في كلام حبيب ربِّ العالمين فهو القائل ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**»(١) فأثبت وحذف، وهو أفصح من نطق(٢)، وفي البخاري قول الصحابي لعائشة -رضي الله عنها- «لِمَ تأذني له»، وقول ابن عباس: «بلغنا أَنَّك تصليها».

خامسًا: تحذف واو الجماعة إذا اتصل بالفعل نون التوكيد، وعلامة ذلك ضم آخر الفعل للدلالة على الواو المحذوفة. قال تعالى: ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فيبقى الفعل معربًا ومن الأفعال الخمسة، أمَّا المبني فيحرك آخره بالفتح مع نون التوكيد. وتأمل سورة هود قوله تعالى: ﴿ لَّيَقُولُنَّ ﴾ [هود: ٨] معرب، ﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ [هود: ٧، ١٠] وهو مبني فيهما، وكذا ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ ﴾ [طه: ١٦] مبني، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [القصص: ٨٧] معرب، واجتمعا متتاليين في قوله تعالى: ﴿ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ ﴾ [النساء: ١١٩].

سادسًا: «إن» قبل الأفعال الخمسة إما أن تكون شرطية فيجزم الفعل بعدها ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾ [محمد: ٧]، أو نافية بمعنى «ما» فيكون الفعل بعدها مرفوعًا ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، فإذا دخلت عليها «لا» تعيّن أن تكون شرطية؛ لامتناع الجمع بين أداتين تؤديان معنى واحدًا ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنفال: ٧٣].

=

يكن هناك قاعدة يحتكم إليها. فالاستدلال بهذه النصوص وبيانها ليتفقه الدارس أن الحذف صحيح فصيح حتى لا يتوهم الخطأ في المنقول جهلًا وعدم دراية.

(١) أخرجه مسلم (٥٤).

(٢) مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ص١٧١، ١٧٣).

سابعًا: «ألّا» قبل الأفعال الخمسة إما أن تكون مكونة من «أن» الناصبة، و«لا» النافية فيكون الفعل بعدها منصوبًا ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٧]، أو تكون مكونة من «أن» المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن والجملة المنفية بعدها خبرها فيكون الفعل بعدها مرفوعًا ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: أنهم لا يقدرون.

***

آيات جوامع لعلامات إعراب الفعل المضارع

أ- رفع الفعل المضارع(١):

علامة رفعه الضمة الظاهرة إذا كان صحيح الآخر، والضمة المقدرة إذا كان معتل الآخر، وثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة.

﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وكذا (٩٤)، ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ [يونس: ٦١]، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ

---

(١) وانظر: (سورة هود آية، ٨، الرعد ٢، ٤، النحل، ٧٢، ٨٢، ٣٩، والنمل ٣٦، ٨٨، المائدة، ٦١، الأنعام ١٧، والنور ٧٣، والروم ٠٤، ٨٤، ولقمان ٩٢، وفاطر ٨، ٣١، والأحزاب ٩١).

ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ [يونس: ١٠٤]، ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [هود: ٣٩]، ﴿ ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٩]، ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل: ٥٩]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿ قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ [النمل: ٤١]، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الشورى: ٢٥]، ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

ب- جزم الفعل المضارع:

علامة جزمه السكون إذا كان صحيح الآخر، وحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، وحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة.

﴿ فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١]، ﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾ [هود: ٣]، ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح: ١٦]، ﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٦]، ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ

ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ[1] ﴾ [يس: ٢٣].

ج- نصب الفعل المضارع:

علامة نصبه الفتحة الظاهرة إذا كان صحيح الآخر أو معتلًا بالواو أو الياء، والفتحة المقدرة إذا كان معتلًا بالألف، وحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة.

واجتمعت الأنواع الثلاثة للفعل منصوبة، ولم تجتمع العلامات وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَلِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ [الروم: ٤٦]، مثال اجتماع الفتحتين الظاهرة والمقدرة قوله تعالى: ﴿ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ ﴾ [طه: ١٣٤].

(١) الفعل معطوف مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والنون نون الوقاية.

obeikandl.com

عوامل جزم الفعل المضارع

يجزم الفعل المضارع في حالات أربع:

أ- إذا سبق بأداة من أدوات الجزم. ب- إذا سبق بأداة شرط جازمة.

ج- إذا وقع في جواب الطلب. د- إذا وقع تابعًا لما سبق.

أولا: الأدوات التي تجزم فعلا واحدًا

هي: أربع أدوات «لا الناهية، ولام الأمر، ولمَّا، ولم».

أ- «لم» وهي أداة جزم ونفي وقلب، فهي تجزم الفعل المضارع مفيدة نفيه مع قلب زمانه للمضيِّ.

﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]، ﴿ وَلَمْ تَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [إبراهيم: ٩]، ﴿ لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ﴾ [التوبة: ٧٨]، ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ب- «لمَّا» وهي أخت «لم» إلا أنها تفيد استمرار النفي وتوقع حدوثه.

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ ﴾ [آل عمرن: ١٤٢]، ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨]، ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ ﴾ [الجمعة: ٣].

ج- «لا الناهية»

ويغلب على الفعل بعدها أن يكون مبدءوًا بالتاء؛ لأن النهي أصله للمخاطب:

﴿ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا ﴾ [التوبة: ٨٤]، ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ ﴾ [القصص: ٧٧]، ﴿ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [القصص: ٧٧]، ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيۖ ﴾ [القصص: ٧]، ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [الروم: ٣١]، ﴿ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه: ٤٦].

ولا يشترط ذلك فقد يكون مبدوءًا بالياء ﴿ فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗا ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

د- لام الأمر.

وهي لطلب وقوع الفعل من المتكلم وهو قليل ﴿ وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾ [العنكبوت: ١٢] موضع وحيد في التنزيل وقوله ﷺ: «**قوموا فَلْأُصَلِّ لِكُم**»(١)، أو المخاطب وهو أقلّ لاستغنائهم عنه بصيغة الأمر افْعَل، ولم يرد في التنزيل تواترًا إلا في قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴾ [يونس: ٥٨]، في قراءة رُوَيْس «فلتفرحوا» بالتاء(٢)، أو الغائب وهو الغالب ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩].

وتحرك بالكسر في بداية الكلام ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ ﴾ [النور: ٥٨] وهو الأصل في حركتها.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٣).

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٣١٥، ٣١٦).

وهي عادة ما تكون ساكنة بعد العاطف ﴿ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة: ٤٧]، ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢].

وقد قرئ تواترًا تحريكها بالكسر[(١)] بعد العاطف في آيتي سورة الحج: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ ﴾ [الحج: ١٥] «لِيَقْطَعْ»، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، «لِيُوفُوا - لِيَطَّوَّفوا»، وشذوذًا في مواضع عدة[(٢)].

وقد تفيد لام الأمر الدعاء ولم تحتمله احتمالًا راجحًا في التنزيل إلا في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلاً فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٨٨]، وبعضهم قال باحتماله في قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

تنبيهات:

أولًا: الفرق بين لا الناهية، ولا النافية

لا الناهية يجب جزم الفعل بعدها ولا النافية لا تؤثر في إعراب الفعل وإنما تؤثر في معناه فهو يعرب على حاله دونها فقد يكون مرفوعًا ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [النساء: ١٤٨]، ومنصوبًا ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ

(١) على الأصل في لام الأمر ما لم تسبق بعاطف. انظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٩٧، ٣٩٨).
(٢) انظر: دراسات،عضيمة (ق١) (٢/ ٤٢٤).

شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا ﴾ [آل عمران: ٦٤]، أو مجزومًا ﴿ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴾ [محمد: ٣٦]، ﴿ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا ﴾ [يس: ٢٣].

ويشترط في النصب بعد لا النافية أن يكون الفعل منصوبًا ﴿ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، أو تابعًا لمنصوب ﴿ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا ﴾ [النساء: ٦٥] وقد اجتمعا في ﴿ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ ﴾ [فصلت: ٣٠]، وفي الجزم أن يكون مجزومًا ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو تابعًا لمجزوم ﴿ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴾ [محمد: ٣٦]، وقد اجتمعا في ﴿ إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ [يس: ٢٣]، ومن ثمَّ يتبين خطأ قول بعضهم المضارع يرفع بعد النافية، ويجزم بعد الناهية.

ثانيًا: الفرق بين «لَمَّا» و«لم»

«لم» تفيد نفي (فَعَلَ كَذَا) أي نفيه في الماضي، ﴿ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورٗا ﴾ [الإنسان: ١]، أو استمراره حتى زمن التكلم ﴿ وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ﴾ [مريم: ٤]، ولا تفيد استمرار النفي في المستقبل.

لَمَّا افترى أهل الإفك والضلال قالوا: ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾ [الصافات: ١٥٢] نفى الله عز وجل ذلك بقوله: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ [الإخلاص: ٣].

وأمَّا «لما» تفيد نفي (قد فعَل كذا) أي نفيه حتى زمن التكلَّم وتوقع حدوثه بعده أو عدمه؛ فإذا قيل لك: «قد حضر محمد» تقول: «لَمَّا يحضر»، أي حتى الآن لم يحضر وقد يحضر.

وقد جمع بين «لم» و«لَمَّا» في موضعين في التنزيل يتضح من خلالهما الفرق:

الأوّل: قوله تعالى: ﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ ﴾ [يونس: ٣٩]. فذمَّ الله سبحانه وتعالى تكذيبهم وعنادهم مع عدم علمهم وعدم إتيان تفسير ما كذبوه، فكأنهم قالوا: علمنا وقد أتانا تفسيره فقال سبحانه لهم: ما علمتم وما أتاكم تفسيره حتى الآن فإن أتاكم قد لا تكذبون، فلمَّا أتتهم الآية تلو

الآية واستمروا على عنادهم وتكذيبهم دلّ على عدم حدوث المتوقع.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ [الحجرات: ١٤].

فنفى الله -عز وجلّ- عنهم الإيمان قبل زمن التكلم، ﴿ لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ ﴾ وأخبر أنه قد يحدث بعده ﴿ وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ ﴾ وتبيَّن لهم سبيل الترقي من مرتبة الإسلام إلى الإيمان وهي مرتبة أعلى «عن طريق طاعة الله ورسوله والجهاد بالمال والنفس»[(١)] وقد حدث ذلك من بعضهم وتأكد ما أخبر به سبحانه في حق بعضهم وهم الذين سارعوا بالردة بعد موت الرسول ﷺ.

ثالثًا: وردت مواضع في التنزيل احتملت فيها «لا» أن تكون ناهية أو نافية فتردد الفعل معها بين الجزم وقسيميه.

١- بين الجزم والنصب، قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٨٨] فالفعل «يؤمنوا» يحتمل الجزم على اعتبار النهي ويكون ذلك دعاءً عليهم، ويحتمل النصب بأن مضمرة بعد الفاء جوابًا للدعاء وتكون لا نافية.

٢- بين الجزم والرفع قال تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩] فالفعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا نافية، أو مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدّر على آخره وحرِّك بالضم لأجل هاء الغائب، ووهم من ادَّعَي وجوب الفتح[(٢)].

إليك جدول به نماذج لهذه الأدوات الأربع مع أشكال المضارع الثلاثة:

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٦/ ٢٦٥-٢٦٦) فيه كلام جميل.

(٢) انظر: الدر المصون (١٠/ ٣٢٤، ٣٢٥).

الأداة	الفعل	العلامة	الفعل	العلامة	الفعل	العلامة
لا الناهية	﴿ لَا تَخَفۡ وَلَا تَحۡزَنۡۖ ﴾ [العنكبوت: ٣٣]	السكون	﴿ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ ﴾ [القصص: ٧٧]	حذف حرف العلة	﴿ لَا تَخَافَآۖ ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيۖ ﴾ [القصص: ٧]، ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمۡ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]	حذف النون
	﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]،	السكون	﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ ﴾ [القصص: ٧٧]، ﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [القصص: ٨٨]			
	﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩]	المقدر				
لام الأمر	﴿ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿ فَلۡيَصُمۡهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]	السكون	﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق: ١٧]، ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ ﴾ [النساء: ٩] ﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ ﴾ [الزخرف: ٧٧]	حذف حرف العلة	﴿ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٩]، ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ ﴾ [الحج: ٢٩]	حذف النون
	﴿ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَفِسُونَ ﴾ [المطففين: ٢٦]	السكون المقدر				
لما	﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]	السكون المقدر	﴿ لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢٣]	حذف حرف العلة	﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨]	حذف النون
لم	﴿ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]	السكون	﴿ وَلَمۡ تَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ لَّمۡ يَدۡعُنَآ ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٣٠]	حذف حرف العلة	﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤].	حذف النون
	﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴾ [النساء: ١٣٧]	سكون مقدر				

ثانيًا: جزم المضارع في سياق الشرط:

إذا وقع الفعل المضارع في سياق الشرط جزم ما لم يكن جوابًا مقترنًا بالفاء فيتعين رفعه أو كانت الأداة غير جازمة، ففي قوله تعالى: ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾ [محمد: ٧] ويتكون أسلوب الشرط من ثلاثة أجزاء.

أولًا: أداة الشرط «إِنْ»

ثانيًا: فعل الشرط «تَنْصُروا الله»

ثالثًا: جواب الشرط «ينصرْكم»

فعندنا أداة «إن» تطلبت فعلين الأول «تنصروا الله» سبب لحدوث الثاني «ينصركم»، والثاني نتيجة لإحداث الأول.

أولًا: أدوات الشرط، وهي قسمان:

أ- جازمة: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴾ [الطلاق: ٢].

ب- غير جازمة: ﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

ثانيًا: فعل الشرط وهو نوعان:

أ- مضارع ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣].

ب- ماض ﴿ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦ ﴾ [الزمر: ٤١].

فإن كان الفعل مضارعًا جُزِم، وإن كان ماضيًا كان في محل جزم، ويسمَّى هو وفاعله جملة فعل الشرط ولا تكون إلا فعلية.

ثالثًا: جواب الشرط أو الجزاء وهو نوعان:

أ- فعل مضارع ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ ﴾ [الأنفال: ١٩] وهو الغالب والكثير، أو

obeikandl.com

ماضٍ وهو قليل إذا كان فعل الشرط مضارعًا ولم يرد في التنزيل ومنه قوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»(١)، ويكثر إذا كان فعل الشرط ماضيًا ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨] فيكون الفعل مبنيًا في محل جزم.

ب- جملة فعلية وهو الأعم الأغلب أو اسمية مقترنة بالفاء وسيأتي بيان ذلك، وهذه الجملة تكون في محل جزم جواب الشرط، فإذا خلا الجواب من الفاء فمحل الجزم للفعل لا للجملة.

صور فعلي الشرط والجزاء:

لفعلي الشرط الجزاء أربع صور تندرج تحت الاتفاق والاختلاف.

الأولى: يتفقان في المضارعة ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٨].

الثانية: يتفقان في الماضوية ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى البَرْدَيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ»(٢)، «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا واحتسابًا غُفِرَ لَهُ»(٣).

الثالثة: يختلفان الأول ماضي والثاني مضارع ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ١٥]، ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾ [هود: ٨]، ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٠].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥).
(٢) أخرجه البخاري (٥٤٨)، ومسلم (٦٣٥).
(٣) أخرجه البخاري (٣٨)، ومسلم (٦٧٠).

الرابعة: يختلفان الأول مضارع والثاني ماضٍ وهو أقل الصور ومنه قول عائشة -رضي الله عنها- «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيف مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ»(١).

أدوات الشرط الجازمة

وهي نوعان حروف وأسماء:

أ- الحروف: «إن» ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٨]، ففعل الشرط مجزوم بحذف النون، والجواب بالسكون ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤] مجزومان بحذف النون ﴿ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] الشرط بحذف حرف العلة، والجواب بالسكون ﴿ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤] مجزومًا بالسكون، ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ ﴾ [الشورى: ٣٣] ولا تأثير لدخول «لا» ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنفال: ٧٣].

٢- إذ ما: ولم ترد في التنزيل تقول: «إذ ما تأتني أُكْرِمْك» «إِذْ مَا تُقَدِّم الخيرَ تجدْهُ» ومعنى كونها حروفًا أنها لا محل لها من الإعراب.

ب- أسماء وهي باقي الأدوات الجازمة وهي «من - ما - مهما - أينما - حيثما - أي» وجميعها ورد في التنزيل و«أيان - أنى - متى - كيفما» ولم تأت شرطية في التنزيل.

١- من: وتدل على العاقل ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

٢- ما: وتدل على غير العاقل ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٤).

﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣- **مهما**: مثل «ما» ووردت في آية واحدة ﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. فجزمت فعل الشرط «تأتنا» وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ووقع جواب الشرط جملة في محل جزم.

٤- **أينما**: وتدل على المكان ﴿ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍۖ ﴾ [النحل: ٧٦]، ﴿ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ ﴾ [البقرة: ١٤٨].

٥- **حيثما**: مثل «أينما» ووردت في القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥۗ ﴾ [البقرة: ١٤٤] ووقع الشرط والجزاء فيها غير مضارع فالشرط ماض في محل جزم والجواب جملة في محل جزم، وتقول حيثما تعمل تجد رزقًا.

٦- **أي**: وهي المعربة من أسماء الشرط، ودلالتها بحسب ما تضاف إليه «أي إنسان تقابله تستفد منه» للعاقل، «أي كتاب تَقْرَأْ تستفد منه» غير العاقل، «أي وقت تأتني أُكْرِمْكَ» زمان، «أي مكان تجدني فيه أُساعدك» مكان، وإعرابها يرتبط بموقعها بحسب الفعل الواقع بعدها، مع لزومها الصدارة تقول: «أيُّ عمل تعمَلْه تستفِدْ منه» «أيَّ عَمَل تَعْمَل تَسْتَفِد» فترفع في الأولى على الابتداء وتنصب في الثانية على المفعولية، لأن فعل الشرط في الأولى استوفى مفعوله «الهاء»، وفي الثانية تتطلب مفعولًا، ووردت عاملة الجزم في فعل الشرط لفظًا في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠] والتقدير: أي الاسمين «الله - الرحمن» تدعوا فله الأسماء الحسنى، وزيدت ما بعدها وكان التنوين عوضًا عن المضاف إليه، فإن ذكر المضاف إليه لم تنون ﴿ أَيَّمَا[1] ٱلۡأَجَلَيۡنِ

(١) تعرب مفعولًا به مُقدمًا وجوبًا منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو

قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص: ٢٨] والفعل قضيت مبني في محل جزم.

٧- «**أيان - متى**» للدلالة على الزمان تقول: «أيان تأتني أكرِمْكَ»، «متى تأتني أكرمْك».

٨- «**أنَّى**» للدلالة على المكان، تقول: «أَنَّى تُسَافِرْ تَجِدْ خيرًا».

٩- «**كيفما**» للدلالة على الحال، تقول: «كَيْفَمَا تَكُونُوا يولَّ عَلَيْكُم».

***

اقتران جواب الشرط بالفاء

علمت أن أدوات الشرط الجازمة تجزم فعلين لفظًا ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾ [محمد: ٧]، ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣] أو محلًا بالنسبة للفعل الماضي ﴿ إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ ﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا ﴾ [الإسراء: ٨] وبقي أن تعرف الحالة الثانية لما يقع في محل جزم جواب الشرط: وهي الجملة الواقعة في جواب الشرط ولك أن تسأل: متى تقع الجملة في جواب الشرط؟

والجواب: إذا لم يصلح الفعل للجواب[(١)]، فعندها يقترن بالفاء وتكون الجملة بعد الفاء في محل جزم جواب الشرط سواء كانت اسمية ﴿ وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ ﴾ [الأنفال: ٧٢] أو فعلية: ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ

=

مضاف في الآيتين، ويضعف في هذه الآية إعرابها ظرف زمان، فهي تشبه «اشتريت ساعة»، «لا ذاكرت ساعة».

(١) يشترط لصلاحية الفعل للجواب أن يكون خبريًا، متصرفًا، غير مقرون بـ«ما» أو «لن» أو «قد» أو «السين» أو «سوف».

obeikandl.com

حَسۡبِيَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّٗا مُّرۡشِدٗا ﴾ [الكهف: ١٧] وإليك التفصيل:

أولًا: الجملة الاسمية إذا وقع الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء بلا قيد ولا شرط وللجواب الجملة الاسمية صورتان:

١- جملة اسمية غير منسوخة أي مكونة من مبتدأ وخبر، ولها صورتان:

أ- ذِكْرُ جزئيها: ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣]، ﴿ فَإِن يَصۡبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡۖ ﴾ [فصلت: ٢٤]، ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ ﴾ [الروم: ٤٤].

ب- حذف أحد جزئيها: ﴿ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ ﴾ [الإسراء: ٧] أي: فالإساءة لها، ﴿ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞۗ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] أي: فالذي يصيبها طل فيقدر حذف المبتدأ، أو فطلّ يصيبها، فيقدر حذف الخبر، ﴿ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ ﴾ [المائدة: ٩٥] أي: فهو ينتقم الله منه، ﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أي: فالشهود رجلٌ وامرأتان.

٢- جملة اسمية منسوخة بأحد النواسخ الآتية:

أ- إن وأخواتها: ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ﴿ إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٨].

ب- لا النافية للجنس العاملة عمل إن: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَأۡتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيۡلَ لَكُمۡ عِندِي وَلَا تَقۡرَبُونِ ﴾ [يوسف: ٦٠]، ﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦۚ ﴾ [يونس: ١٠٧].

ج- كان وأخواتها: ﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [النساء: ١٠١].

د- عسى من أفعال الرجاء: ﴿ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ[1] أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠].

هـ- المقترنة بـ«ما» العاملة عمل ليس: ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾ [فصلت: ٢٤]، ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وقد اجتمعت الجملة الاسمية المنسوخة وغير المنسوخة في مواضع في كتاب الله منها: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

ثانيًا: الجملة الفعلية:

تقترن الجملة الفعلية بالفاء مع أنواع الفعل الثلاث، الأمر بلا شروط، والماضي والمضارع بشروط.

أ- فعل الأمر: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ ۚ ﴾ [الأنفال: ٤٠].

ب- الفعل الماضي، يقترن الفعل الماضي بالفاء في ثلاث حالات:

١- إذا كان فعلًا جامدًا: ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾

---

(١) يجوز هنا إسناد عَسَى للمصدر بعدها فيستغنى عن الخبر، وتكون الجملة فعلية فعلها جامد.

[النساء: ٣٨]، ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

٢- إذا كان مقرونًا بـ«قد» ظاهرة: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [المائدة: ٧٢]، ﴿ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٦]، ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ولو مقدرة، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧] أي: فقد صدقت، وفقد كذبت لحكمه في أمر وقع لفظًا ومعنى.

٣- إذا كان منفيًا بـ«ما» ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ [يونس: ٧٢]، ﴿ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٩٠].

وقد اجتمع اقتران الماضي المتصرف بـ«ما» و«قد» في قوله تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [النساء: ٨٠].

ج- الفعل المضارع، للفعل المضارع حالتان:

الأولى: أن يكون متعينًا للاستقبال بواسطة الأداة وعندها يجب اقترانه بالفاء وذلك مع ثلاث أدوات:

أ- «لن» لأنها لنفي المستقبل ﴿ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٨٨]، ﴿ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

٢- «السين» لأنها حرف استقبال ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٧٢]، ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ

أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ١٠].

٣- «سوف» أخت السين ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤].

الثانية: أن يكون الفعل دالًا على الطلب فيجب اقترانه بالفاء ويكون ذلك بواسطة لام الأمر كقولنا: إن ترد النجاة فلتأخذ في أسبابها، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢]، وقوله ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللهَ تعالى غدًا مُسلمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَذِهِ الصَّلواتِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ**»(١).

ولا الناهية ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ﴾ [العنكبوت: ٨]، وقراءة ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن: ١٣] بجزم الفعل «فلا يخف».

ملاحظة: إذا صدرت الجملة الفعلية بـ«كأنما» وجب اقترانها بالفاء، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ [الحج: ٣١].

تنبيهان:

الأول: ذكر الشيخ الغلاييني(٢) -رحمه الله- أن المضارع إذا كان مثبتًا غير منفي أو منفيًا بغير «ما» يجوز اقترانه بالفاء وعدم اقترانه بها، وترك الاقتران أكثر، ومثَّل للأول مقترنًا بـ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة: ٩٥]، وغير مقترن بـ﴿ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩]، ومثل للثاني مقترنًا بـ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ

(١) أخرجه مسلم (٦٥٤).
(٢) انظر: جامع الدروس العربية (٢/ ١٦٧).

بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴾ [الجن: ١٣] وما ذكره الشيخ أراه غير مُسَلَّم به لما يلي:

أولًا: لو صح ما قال لقالوا بجواز دخول الفاء مطلقًا على المضارع؛ لأنه مثبت في جميع حالاته غير مقترن بالفاء، وما استدل به الشيخ على الجواز، الفعل فيه ليس جوابًا للشرط فهناك فرق بين الفعلين فالأول ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ ﴾ مجزوم في جواب الشرط فلو دخلت الفاء لامتنع الجزم إجماعًا ولوجب الرفع «فنعود» وعندها يكون التقدير: فنحن نعود على أن الفعل وفاعله خبر لمبتدأ محذوف يجب تقديره وعليه قوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ ﴾ أي فهو أي الشأن باعتبار «من» شرطية أو الضمير على أنها موصولة وكذا «فلا يخاف» أي فهو لا يخاف، فسبب الاقتران دخول الفاء على جملة اسمية حذف خبرها، لا كون المضارع مثبتًا(١).

ثانيًا: المضارع المنفي بـ«لا» يجب جزمه؛ لاتفاقهم على أن لا النافية لا تعمل فالفعل بعده يرفع وينصب ويجزم حسب موقعه -كما أشرت سابقًا- ودليل ذلك مع فعل الشرط ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٤٠]، مع الجواب ﴿ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَاۖ ﴾ [الأنعام: ٢٥] فوظيفة «لا» إفادة معنى النفي فحسب، وقراءة نافع ابن كثير وأبي عمرو ﴿ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـٔٗاۗ ﴾ [آل عمران: ١٢٠] بكسر الضاد وجزم الراء على الجواب «يَضِرْكُم» وقراءة أخرى شاذة «لا يَضْرُرْكُم» بالفك والجزم، وذلك دليل على أن النفي بـ«لا» بذاته ليس مسوغًا لجواز الاقتران بالفاء فإن قيل: كيف تقول بوجوب الجزم وقد قرأ الباقون بالرفع «لا يضرُّكم»؟

قلت: الآية تحتمل الجزم وتحرك الراء بالضم للإتباع، وإن رفع الفعل

---

(١) انظر: الدر المصون (٤/ ٤٢٨)، (١٠/ ٤٩٣).

فلوقوعه بعد فاء مقدرة أو لأنه دال على جواب الشرط وليس جوابًا للشرط[(١)].

الثاني: جرت العادة عند ذكر مواضع ربط الجواب بالفاء أن يُدْرَج المقترن بـ«عسى» و«ليس» تحت الجملة الفعلية التي فعلها جامد[(٢)]، وأرى أنها جملة اسمية بدليل إطباقهم على أن النسخ لا يغير في حكم الجملة، والنواسخ تندرج تحت الجملة الاسمية؛ بدليل أنه لا مسوغ لاقتران الجواب بالفاء مع «إنَّ» و«لَا» العاملة عملها إلا كون الجملة اسمية، فإن قيل: ذلك على سبيل التيسير، قلت: التيسير لا ينافي التأصيل.

***

حذف فاء الجواب

يوجب سيبويه ومن تبعه دخول الفاء في المواضع التي لا يصلح فيها الجواب للجزاء -كما سبق بيانها- وذهب الأخفش وابن مالك إلى جواز الحذف إذا كان ذلك مفهومًا من السياق، أو إذا دل عليه دليل وأنه غير مختص بالضرورة؛ لأن الجميع يجيز حذف الفاء في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام، واستشهد المُجَوِّزُونَ بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فالجواب جملة اسمية ولم يقترن بالفاء وقراءة نافع وابن عامر في ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾

(١) انظر: الدر المصون (٣/ ٣٧٤، ٣٧٦).

(٢) هذا ظاهر تقسيمهم وحكاية استشهاداتهم، وإلا فالمدققون منهم يفرّون من النص على أنها جملة فعلية فعلها جامد فيقولون: أن يكون فعلها جامدًا، أو إذا كان الجواب مبدوءًا بفعل جامد، والكثير يستأنس بذكر البيت الناظم للحالات وهو:

اسميةٌ طلبيةٌ وبجامدٍ وبمَا ولنْ وبقد وبالتَّنْفِيسِ

[الشورى: ٣٠] «بِمَا» بدون الفاء، والجواب منفي بـ«ما» وقوله ﷺ في الصحيح لسعد ﷺ: «إِنَّكَ إِنْ تركتَ وَلَدَكَ أَغْنِياءَ خيرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالةً»(١) فالجواب جملة اسمية، والتقدير فذلك خير، وتأول المانعون ما استشهد به المجوزون على أنه إما جواب لقسمٍ مقدر في آية الأنعام، والجواب محذوف في آية البقرة، وما موصولة في قراءة نافع وابن عامر، والذي أراه -والله أعلم- أن حذف المفهوم ميسور، دون حاجة إلى التأويل والتقدير، فالحذف فصيح والربط بالفاء أفصح بدلالة الاستخدام فإن كان الحذف في هذه المواضع، فالذكر في سائر المواضع، ولا يقال بالضرورة فيما ثبت تواترًا في خير الكلام.

حذف الشرط:

يحذف الشرط قياسًا عند من يرى أن المجزوم في جواب الطلب، مجزوم في جواب شرطٍ مقدر فيقدرون في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّبِعُونِى يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] فابتعوني إن تتبعوني يحببكم الله، وفي غير ذلك جاء الحذف بين القبول والرد حسب المعنى وما يقتضيه السياق، وكتب التفسير مليئة بتقدير حذف الشرط(٢)، وعادة يكون تقديرهم مع وجود الفاء؛ لأنها واقعة في جواب الشرط فيقدر لها فعل الشرط ففي قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ ﴾ [الشورى: ٩]، يقدر: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي، ومثله ﴿ أَيَبۡتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلۡعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٣٩] وفي قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ﴾ [الماعون: ١-٢]، يُقَدَّر: إن أردت معرفته أو علمه فذلك كذا، ومثله: ﴿ فَخُذۡ أَرۡبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيۡرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي: إن أردت فخذ، وفي قوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ ﴾

(١) أخرجه البخاري (٢٥٩١)، ومسلم (١٦٢٨).
(٢) انظر: دراسات الشيخ عضيمة (ق١) (٣/ ٢٠٤-٢١٢).

[يونس: ٣٨] أي: إن كان الأمر افتراء فأتوا بمثله، وهكذا كل ما قدر فيه حذف فعل الشرط في القرآن كان مع حذف الأداة أما بقاء الأداة وحذف الفعل فشاهده قول الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلا تطلقها يَعْلُ، فيشترطون له أن يكون بـ«أن» وأن يكون الفعل منفيًا بـ«لا»، وهذا الأسلوب نستخدمه في كلامنا كقولك لأخيك: «اذْهَبْ إلى فلان وإلَّا تَحْدُثْ كَارِثَةٌ» أي وإلا تَذْهَبْ تَحْدُثْ كارثة، وأيضًا سوغ الحذف السياق، والأفصح ذكر الشرط والجواب ﴿ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣٣].

حذف جواب الشرط:

يجوز حذف جواب الشرط إذا كان في الكلام ما يدل عليه وهو أكثر في الاستخدام من حذف فعل الشرط، وقَسَّمَهُ ابنُ هشام إلى واجب وجائز.

أ- **الحذف وجوبًا**: يحذف جواب الشرط وجوبًا في حالتين:

الأولى: أن يتقدم عليه الجواب وهو كثير في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣]، أي إن كنتم صادقين فادعوا، وكذلك ﴿ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي إن كنتم تعقلون فقد بينا لكم الآيات، ﴿ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٢] وسبب وجوب التقدير أن الجواب لا يتقدم على الشرط فيلزم تقديره.

الثانية: أن يكتنف الشرط ما يدل عليه، أي أن يتوسط الشرط ما يدل عليه، فيتوسط بين المبتدأ والخبر كقولهم: هُوَ -إِنْ فَعَلَ- ظَالِمٌ، أي: إن فعل فهو ظالم، أو

بين ما أصله المبتدأ والخبر كاسم إن وخبرها ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] أي: إن شاء الله هدايتنا فإنا لمهتدون، واسم عسى وخبرها ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، وبين مفعولي ظن وأخواتها(١) ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرٗا﴾ [الكهف: ٦٩]، أو بين الفعل ومفعوله ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [يونس: ١٥] أو بين الفعل والحال ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] واشترطوا لحذف الجواب أن يكون الفعل ماضيًا مع وجود القرينة.

ب- **الحذف جوازًا**: في غير هاتين الحالتين يحذف الجواب جوازًا بدلالة السياق كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٞ﴾ [النور: ١٠]، أي: لهلكتم، ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾ [يس: ١٩]، أي: أن ذكرتم تطيرتم، ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ﴾ [النساء: ٧٨] أي لأدرككم الموت، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ﴾ [الأنعام: ٣٥] قدر: فإن استطعت فافعل، واعترض محقق المغني قائلًا: والصواب تقدير: «ما آمنوا»، لا «فافعل»(٢).

وأرى أنه تعجل على ابن هشام؛ لأن ذلك تقدير الأكثرين؛ ولأن ما ذكره صوابًا تقدير لمحذوف آخر أي: فتأتيهم بآية ليؤمنوا بها فما آمنوا بها.

فائدة:

إذا كان الجواب ليس مترتبًا على الشرط فالتدقيق أَنَّ جواب الشرط

---

(١) عد الشيخ عضيمة -رحمه الله- هذه الصورة من وقوع الشرط بين الفعل ومفعوله، والصواب ما ذكرت انظر: دراسات (ق١)، (٣/ ٢١٣).

(٢) هامش مغني اللبيب (٣) (٨٤٩) ط/ مازن المبارك وزميله.

محذوف، ويكون ذلك من قبيل حذف الجواب لقيام ما يدل عليه مقامه ﴿ مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٖۚ ﴾ [العنكبوت: ٥]، أي فليبادر بالأعمال الصالحة، وذلك لأن أجل الله آت لا محالة سواء وجد الرجاء أو لم يُوجَد، ﴿ وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] أي: فلا تؤذوهم بالقول أو بالفعل.

وهذا مما أشار إليه المفسرون والمدققون في أساليب القرآن منذ قرون عدة، وكأنهم -رحمهم الله- ألهموا أنه سيكون في زماننا هذا أناس يتعاملون مع القرآن من تلقاء أنفسهم، ويتكلمون في مسائل عظيمة ظانين أن ذلك فتح عليهم، وما هو بفتح بل....، وإلا فلا يُتَصَوَّرُ أن يظن ظَآنٌّ -يعقل- أن سمع الله وعلمه موقوف على عزمهم الطلاق.

قيام «إذا» محل فاء الجواب:

تحل «إذا» محل فاء الجواب في الربط بين الشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمۡ يُعۡطَوۡاْ مِنۡهَآ إِذَا هُمۡ يَسۡخَطُونَ ﴾ [التوبة: ٥٨].

obeikandl.com

ثالثًا- جزم المضارع في جواب الطلب[1]

من الظواهر الواضحة في كتاب الله وكلام العرب أن يأتي المضارع مجزومًا في سياق ليس فيه أداة جازمة وبالنظر فيها نجد المضارع واقعًا جوابًا لطلب قبله قد يكون أمرًا أو نهيًا أو دعاءً أو استفهامًا أو غير ذلك.

أولا: جزمه في جواب الأمر:

يبرر النحاة جزمه في جواب الأمر بأنه حذفت منه فاء السببية فجزم وقد كان بها منصوبًا نقول: «أَطِعْ رَبَّكَ فَتَسْعَدَ» بالنصب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ونقول: «أطع ربك تَسْعَدْ» بالجزم بعد سقوط الفاء.

ومن ثَمَّ جاز الجزم عطفًا على المنصوب بعد فاء السببية باعتبار سقوط الفاء والنصب باعتبار لفظ ما قبلها المنصوب فتقول: «أَطِعْ رَبَّكَ فَتَسْعَدَ وَتَهْنَأْ» بالجزم أو النصب، وعليه قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] فقد قرئت بالنصب عند أبي عمرو وبالجزم عن الباقين تواترًا، فمن نصب عطف على اللفظ، ومن جزم عَطَفَ على المحل.

والجزم في جواب الأمر له أربع صور:

أ- الجزم في جواب أمر حقيقة بصيغة الأمر «افعل» سواء كان دالًا على:

١- الأمر: ﴿ فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥١]،

---

(١) والطلب أدق وأولى من الأمر؛ لأنه يشمل الأمر وغيره كما سيتضح. وانظر: دراسات الشيخ عضيمة (ق٣) (٤/ ٣١٨ إلى ٣٣٣).

﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا ﴾ [الحج: ٢٧]، وقوله ﷺ : «**احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تَعَرَّفْ إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة**»(١).

٢- الطلب: ﴿ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿ وَقَالُواْ ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٨٦]، ﴿ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴾ [مريم: ٤٣].

٣- الدعاء: ﴿ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

٤- الالتماس(٢): ﴿ فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا ﴾ [السجدة: ١٢]، ﴿ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ ﴾ [يوسف: ٦٣]، ﴿ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٩]، ﴿ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ ﴾ [الحديد: ١٣].

ب- الجزم في جواب أمر بصيغة اسم فعل الأمر كقولك: «صهْ تَفُزْ» ومنه قوله تعالى: ﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١٠٥] فالفعل (يضركم) يحتمل الرفع على الاستئناف والجزم على أنه جواب اسم الفعل وحرك بالضم إتباعًا لضمة الضاد المنقولة من الراء «يَضْرُرْكُم».

ج- الجزم في جواب أمر بصيغة الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ ﴾ [طه: ٣٩].

د- الجزم في جواز أمر بصيغة الأمر لمخاطب يأمر غيره(٣) ومن أمثلته في

---

(١) في رواية الإمام أحمد في المُسْنَد (١/ ٢٩٣)، رقم (٢٨٠٤).

(٢) هذا مصطلح البلاغيين وإن كان المعنى يقرب من الرجاء والتمني ولم يقل بهما لاختصاصهما بالأداة الدالة «ليت - لعل».

(٣) اختلف النحاة في هذه الصورة، هل الجزم في جواب الطلب أم في جواب أمر مقدر، قل لهم أقيموا يقيموا، قولوا يقولوا، غضوا يغضوا. انظر: دراسات للشيخ عضيمة (٤/ ٣٢٥، ٣٢٦).

التنزيل ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [الإسراء: ٥٣]، ﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية: ١٤].

ويشترط أكثر النحاة للجزم في جواب الأمر أو الطلب صحة تقدير معنى الشرط والجزاء، أي يكون الفعل المجزوم مسببًا عن الأمر المذكور، فتقدير ﴿ فَٱذۡكُرُونِىٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٥٢] إن تذكروني أذكركم، وتقدير ﴿ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِۖ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] إن تبعث لنا ملكًا نقاتل، وتقدير ﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِىٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٤٠] إن توفوا بعهدي أوفِ بعهدكم، لذلك يَرَوْن أن الجزم في جواب الطلب من الجزم في جواب الشرط.ودليل ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤ وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ ﴾ [التوبة: ١٤-١٥] فجزمت جميع الأفعال المضارعة لصحة وقوعها جزاء للأمر بالقتال ورفع الفعل «يتوب» على الاستئناف ولم يجزم؛ لأن توبته تعالى على من يشاء ليست جزاء على قتال الكفار.

وقد ورد الفعل مجزومًا في جواب الطلب مع عدم صحة ترتيب الجزاء على الشرط أو كون الفعل مسببًا عما قبله، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَاۚ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فلا يلزم من أمر قومه بأخذ أحسنها أن يأخذوا بأحسنها ﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [النور: ٣٠] فلا يلزم من الأمر بالغض غض البصر، وأجيب على ذلك بأن عامة ما ورد أو أكثره يصح فيه تقدير الشرط والجزاء وما ظاهره خلاف ذلك يخرج على شيئين.

أولًا: التقدير والتأويل لاستقامة معنى الشرط والجزاء ففي مثل قوله تعالى:

﴿ وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ﴾ [طه: ٢٢] إذا قيل: الخروج ليس مسببًا عن الضم قيل: في الكلام حذف والتقدير: واضمم يدك إلى جناحك تنضم وأخرجها تخرج، ودليل صحة هذا التقدير قوله تعالى: ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ [المجادلة: ١١] أي: بتقدير الجزاء من أمر بلفظه، وإلا فمعنى الشرط والجزاء في هذه الآية واضح.

ثانيًا: وجود عامل آخر للجزم غير الوقوع في جواب الطلب بأن يكون مجزومًا بلام الأمر مضمرة «فليأخذوا بأحسنها» أو يكون هو نفسه فعل شرط لأداة مقدرة «إن يغضوا من أبصارهم فذلك أزكى لهم».

تنبيه:

الفعل إذا لم يصلح للجواب أو لم يُرْد به الجواب لم يجزم فيرفع على ثلاثة معان وجميعها في التنزيل:

أ- على الاستئناف كآية التوبة: ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ [التوبة: ١٥].

ب- على حكاية الحال، كقوله تعالى: ﴿ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١] أي لاعبين لاهين، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾ [المدثر: ٦] أي مستكثرًا.

ج- إرادة الوصف، كقوله تعالى: ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] فالفعل وصف للصدقة أي مطهرة مزكية لهم، وقوله تعالى: ﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَ ﴾ [مريم: ٥-٦] أي وارثًا.

ويحتمل الرفع للأسباب الثلاثة الاستئناف أو الحالية أو الوصفية في قوله تعالى: ﴿ فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ [القصص: ٣٤] أي فهو يصدقني، أو مصدقًا لي، أو ردءًا مصدقًا أي: عَوْنًا مصدقًا.

ومن ثَمَّ ورد تواترًا الرفع على ما سبق والجزم في جواب الطلب في أكثر من

آية في كتاب الله ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ [طه: ٧٧] وقرأها حَمْزَةَ «لا تخف»، وقوله تعالى: ﴿ فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ [القصص: ٣٤] قرأها الأكثرون بالجزم «يُصَدِّقْني» وكذلك ﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾ [مريم: ٥] قرأها أبو عمرو والكسائي بالجزم «يَرِثْني».

وقراءة أبي جعفر: ﴿ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ ﴾ [طه: ٥٨] بإسكان «نُخْلِفْه» وقوله تعالى: ﴿ وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْ ﴾ [طه: ٦٩] بالجزم وقرأها ابن ذكوان «تَلَقَّفُ» بالرفع، أي فهي تلقف صنعهم، أو متلقفة صنعهم.

ثانيًا: جزمه في جواب غير الأمر من أنواع الطلب كالتمني والنهي والاستفهام.

فالتمني كقولك: «لَيْتَنِي أَزُورُكَ أَسْعَدْ» بالجزم، والنهي كقولك: «لَا تُصَاحِبِ الفَاسِقَ تَنْدَمْ» ولم يرد في التنزيل ولا يخرج على النهي قراءة الجزم في {ولا تمنن تستكثرْ} بإسكان الراء فإسكانها للتخفيف أو للإبدال ويفسد كونها جوابًا للنهي.

أما الاستفهام فقد ذهب سيبويه والمبرد والفراء إلى وقوع ذلك في قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾ [الصف: ١٠-١٢] بإجماع القراء على جزم يغفر، وللمعربين تخريجان آخران للجزم وهو الجزم بشرط مقدر أي: إن تؤمنوا يغفر لكم، والجزم جوابًا لـ«تؤمنون» لأنها خبر بمعنى الأمر والمعنى «آمِنُوا يَغْفِر لَكُم» والخبرُ إذا أُرِيدَ به الطَّلَبُ انْجَزَمَ جَوَابُه، وذلك لأن معنى الشرط والجزاء لا يتوفر في الآية قال الزجاج[1]: ليسوا إذا دَلَّهم على ما ينفعهم يغفر لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا.

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٥/ ١٦٦).

نماذج للعلامات الإعرابية المختلفة لجزم المضارع في جواب الطلب:

أ- السكون الظاهر: ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ٥]، ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿ وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٨٦].

ب- السكون المقدر لالتقاء الساكنين: ﴿ فَٱنشُزُوا۟ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [المجادلة: ١١]، ﴿ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ ﴾ [نوح: ١٠-١١]، ﴿ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [المجادلة: ١١].

ج- حذف حرف العلة: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف: ٩].

د- حذف النون: ﴿ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٣٥] ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ ﴾ [الزخرف: ٨٣]، ﴿ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ۝٣٦ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٣٦-٣٧].

ويأتي الفعل المضارع مبنيًا في محل جزم في جواب الطلب إذا اتصلت به إحدى النونين (النسوة أو التوكيد) ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١]، ﴿ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

تنبيهان:

أ- يقع الجواب لأمرين: ﴿ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٣١]، أو أكثر: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [نوح: ٣-٤]، كما يتعدد الجزاء للأمر الواحد ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ

بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ١٤].

ب- إذا لم يصلح الفعل للجواب اقترن بالفاء كأن يقترن بـ«لن» ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ﴾ [البقرة: ٨٠]، أو يكون الجواب جملة اسمية ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة: ٦١].

***

عوامل نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع في ثلاث حالات(١):

الأولى: أن يكون مسبوقًا بأداة ناصبة «أن - لن - كي - إذن».

الثانية: أن يكون منصوبًا بـ«أن» مضمرة وجوبًا أو جوازًا بعد «حتى - اللام - الفاء - أو - ثم».

الثالثة: أن يكون معطوفًا على فعل مضارع منصوب(٢).

وقد اجتمعت العوامل الثلاثة في أكثر من آية كقوله تعالى: ﴿ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [طه: ١٣٤]، فـ«نتبع» منصوب بأن مضمرة وجوبًا و«نذل» منصوب بأن و«نخزى» منصوب

---

(١) يذهب كثير من المعاصرين إلى جعل الحالتين الأولى والثانية حالة واحدة، فيعددون النواصب عشرة ومنهم من يستغني عن «ثم» الناصبة بأن مضمرة ويجعلها تسعة وهذا التقسيم الذي ارتضيته تقسيم المتأخرين؛ لأنه يساعد على فهم التنزيل لارتباطه باللفظ والمعنى لا اللفظ فقط.

(٢) قلت: «معطوفًا» ولم أقل تابعًا، لاشتراطهم إعادة العامل في التوكيد «لَنْ يُهْمِلَ لَنْ يُهْمِلَ».

obeikandl.com

عطفًا على ما قبله، وكذا في قوله تعالى: ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي ﴾ [يوسف: ٨٠] فالأول بلن والثاني بأن مضمرة، والثالث بالعطف، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [القصص: ٤٧].

أولا: أدوات نصب الفعل المضارع:

ينصب المضارع إذا وقع بعد أداة من الأدوات الأربع:

١- «أن» وهي حرف مصدري ونصب، ناصب للمضارع بنفسه ويكون معه مصدرًا يصلح إحلاله محل المفرد أو إحلال مصدره الصريح محله(١).

﴿ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [النمل: ٩١]، ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٥]، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿ وَأَنۡ أَتۡلُوَاْ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾ [النمل: ٩٢]، ﴿ قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾ [الروم: ٤٣]، فتحة ظاهرة ﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ ﴾ [آل عمران: ٧٣]، فتحة مقدرة ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [المائدة: ١٠٨]، حذف النون.

وتدخل عليها لا النافية مع بقاء عملها ﴿ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود: ٢]، حذف النون ﴿ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ ﴾ [فصلت: ٣٠]، وتكون زائدة إذا وقعت بعد «لَـمـا» الحينية التي يقع بعدها الفعل الماضي ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾ [يوسف: ٩٦]، وتكون مفسرة إذا وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِ ﴾ [القصص: ٧].

(١) سبق بيان ذلك في الكلام عن الموصول الحرفي.

٢- «لن» وهي حرف لنفي المستقبل[(١)] كما أَنَّ لم لنفي الماضي ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولاً ﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ﴾ [المنافقون: ١١] ولا تفيد التأبيد كما زعم الزمخشري لجعل ذلك دليلًا على نفي الرُّؤية للذات العلية -على عقيدة الاعتزالية- فاستدل بقوله تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولو أنه أكمل الآية ﴿ وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ما قال ما قال، فالمشروط يمكن حدوثه باستيفاء الشرط، وكذا استعملت لن ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢] فنيل البر بشرط الإنفاق فإن أنفقوا نالوا، وكذا يتدخل السياق لبيان الاستقبال، أو الاستمرار في النفي، أو تحديده ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦].

٣- «كي» ولا تدخل إلا على المضارع وهي مصدرية ناصبة[(٢)] ويتعين ذلك إذا سبقت باللام ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [الحج: ٥]، ﴿ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٣] ولا يشترط إتباعها بـ«لا» إذا سبقت بلام فيقال: «جئت لكي أقابلك» ولم يرد نظيره في التنزيل، وتعمل غير مسبوقة ولا متلوة ﴿ كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴾ [طه: ٣٣]،

---

(١) لذلك لا تجتمع مع سوف؛ لأنها للنفي وسوف للإثبات فلا يقال: سوف لن، ومن الخطأ أيضًا قولهم: سوف لا يحدث لاجتماع النفي والإثبات ولأنك إذا أردت نفي المستقبل قلت: لن يحدث.

(٢) لأنها إذا كانت بمعنى التعليل كان الناصب للفعل أن المضمرة وكانت هي جارة للمصدر وَجُوِّزَ الأمران في ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧] فهي مصدرية ولا نافية، أو جارة والفعل منصوب بأن مضمرة والمعنى لعدم كونه وجوزوا ذلك في ﴿ كَىْ نُسَبِّحَكَ ﴾ [طه: ٣٣] أي لتسبيحك وذلك لأنه لو لم يتعين كونها مصدرية جاز أن تكون تعليلية فإذا أُتْبِعَتْ باللام أو أن تَعَيَّنَ كونها تعليلية.

﴿ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَ ﴾ [طه: ٤٠] ولا تأثير لـ«لا» بعدها ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ [الحشر: ٧] ولا «ما» الزائدة أيضًا تقول: «جئت كي ما أُكْرِمَكَ» أي كي أكرمك بقرينة السياق، ولم يرد نظيره في التنزيل.

٤- «إذن» وهي حرف جواب وجزاء ويشترط في النصب بها أن تقع في صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين المضارع فاصل، وأن يكون زمن الفعل بعدها مستقبلًا كقولك: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، لم قال لك: سآتيك غدًا، ولم تقع في القرآن بهذه الصورة، فإذا فقدت الصدارة أهملت كقول كثير:

لـئن عـاد لي عبـد العزيـز بمثلهـا وأمكننـي منهـا إذن لا أُقِيلُهـا

أو دل الفعل بعدها على الحال، كقولك: «إذن تصدقُ»، لمن قال لك: «إني أحبك» أو فصل بينها وبين الفعل فاصل، كقولك: «إذن -إن أتيتني- أكرمك» جوابًا لمن قال لك: «سوف آتيك»، فإذا كان الفاصل قسمًا، «إذن والله أكرمك»، أو نداء «إذن يا محمد أكرمك»، أو ظرف «إذن عند ذلك أكرمك» جاز الرفع للفصل والنصب؛ لأن هذه الفواصل يفتقر فيها لكثرة استعمالها، ومنه قول الشاعر:

إِذَنَ واللهِ نَـرْمِيَهُمْ بحَـرْبٍ تُـشِيبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المَـشِيبِ

obeikandi.com

تنبيه:

إذا وقعت إذن بعد الفاء أو الواو جاز إعمالها وإهمالها، فتعمل على أن الكلام بعد الفاء أو الواو مستأنف وهي واقعة في صدره، والرفع على أن الفعل بعدها خبر لمبتدأ محذوف ووقعت إذن بينهما فألغيت(١)، والغالب الإهمال أو هو الأجود كما قال ابن مالك؛ لأن هذه الصورة وردت في القرآن في ثلاثة مواضع ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب: ١٦]، ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: ٥٣]، وكلها مرفوعة تواترًا، وقرئ في الشواذ {فإذًا لا يؤتوا}، و{إذًا لا يلبثوا} بالنصب على إعمال إذن وتقدير الكلام في الرفع: وهم إذن لا يلبثون، وهناك مَنْ قدر قسمًا وهي واقعة بينه وبين جوابه والتقدير: ووالله إذا لا يلبثون.

(١) هذا التعليل الأقرب لي -والله أعلم- وهو من كلام المبرِّد.

obeikandl.com

ثانيًا: نصب المضارع بـ«أن» مضمرة

علمت فيما سبق أن «أن» حرف مصدري ونصب، فَتُكوِّن مع مدخولها مصدرًا مؤولًا بالصريح والمصدر اسم، وعلمت أيضًا أن من الحروف ما يختص بالأسماء كحروف الجر، ومن ثَمَّ نشأ الخلاف بين النحاة في الأفعال المضارعة الواقعة منصوبةً بعد حرف مختص بالاسم كـ«حتى واللام»، أو بعد حرف مشترك كـ«الواو وأو والفاء»؛ لأنها في الأصل حروف عطف للأسماء والأفعال والأصل في المشترك ألا يعمل.

وانتهى الخلاف إلى أن نواصب المضارع عدها البعض عشرة بدلالة الاستخدام وعدها الجمهور أربعة تنصب بذاتها وستة تنصب بأن مضمرة بعدها لاحتياجنا إلى اسم وذلك هو المصدر المكون من أن المضمرة والفعل المنصوب بعد الأدوات الستة الباقية، وإضمار أن بعد هذه الأدوات إما واجب فلا يجوز إظهارها وإما جائز فيجوز تقديرها أو إظهارها؛ ولأن مذهب الجمهور في القول بالإضمار مستساغ غير معقد جرى الناس عليه وأنا مَعَهم، فموافقة الأكثر أولى.

أ- مواضع إضمار «أَنْ» وجوبًا:

١- بعد «لام الجحود» وهي اللام التي يراد بها المبالغة في النفي، فتقع بعد كون منفي ماضيًا «ما كان» أو مضارعًا «لم يكن» ومن أمثلتها: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ (١)

(١) للنحاة في خبر كان مذهبان:
الأول: أن اللام الجارة والمصدر المجرور بها متعلقان بمحذوف خبر الإرادة والمعنى: وما كان الله مريدًا لظلمهم وهو مذهب الجمهور.
الثاني: أن اللام زائدة لتأكيد النفي والجملة الفعلية هي خبر كان في محل نصب على اعتبار أن لام الجحود تنصب بنفسها لا بأن مضمرة والمعنى: ما كان الله ظالمًا لهم وهو مذهب الكوفيين.

obeikandi.com

[التوبة: ٧٠]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٥]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]، ﴿ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر: ٣٣].

وتأمل هذه الآية الكريمة لتعلم وظيفة لام الجحود: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣] فذكرت لام الجحود في الأولى: ما كان الله مريدًا لتعذيبهم وأنت فيهم والثانية صرح بالخبر «معذبهم» فشتان بين كون الرسول ﷺ فيهم وبين استغفارهم؛ لذلك مع وجوده ﷺ نفى الله إرادة العذاب ومع استغفارهم نفى الله العذاب، ونفى إرادة الشيء أبلغ من نفيه.

٢- بعد «حتى» ويشترط أن يدل الفعل بعدها على الاستقبال، وهي التي بمعنى «كي» ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] أو إلى أن، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴾ [الإسراء: ٩٠]، ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢١٤] وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا ﴾ [المائدة: ٢٢] بدليل ﴿ فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ ﴾ [الحجرات: ٥]. أو تحتمل المعنيين معًا كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [الحجرات: ٩] أي: كي ترجع إلى أمر الله أو استمروا في قتالهم إلى أن ترجع إلى أمر الله، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فإذا أريد بالفعل الحال أو حكاية الحال رُفِعَ ولم ينصب وعليه قراءة نافع {حتى يقولُ الرسول} بالرفع؛ لأنه مؤول بالحال، أي حتى حالة الرسول ومن آمن معه أنهم يقولون: متى نصر الله؟

٣- بعد «فاء السببية» وهي التي يكون الفعل بعدها مسببًا عما قبلها، ويشترط أن تسبق بـ«نفي محض» ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢] أو طلب محض، والطلب يشمل ما يلي:

أ- الأمر: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

ب- النهي: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

ج- الاستفهام: ﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وفي حديث النزول: «**هل من تائبٍ فأتوبَ عَلَيْهِ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ له، هل من سائلٍ فَأُجِيبَ سُؤْلَه**»(١).

د- التمني: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

هـ- التحضيض: ﴿لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ [طه: ١٣٤].

و- بعد لو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨].

ز- الترجي(٢): ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ [عبس: ٣-٤]،

---

(١) أخرجه أحمد (٩٥٨٩)، وأصله في مسلم (٧٥٨).

(٢) يجيز الكوفيون النصب في جواب الترجي حملًا على التمني ويمنع ذلك البصريون؛ لأن الرجاء طلب غير محض، والسماع حجة للكوفيين، والمعنى أيضًا، والله أعلم.

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥٢].

تنبيه:

إذا تعذر تحديد العلامة الإعرابية باشتراكها في موقعين جاز حملها على الموقعين إذا تحمل السياق ذلك أو إذا لم يفسد المعنى ومن ثَمَّ نجد النحاة والمعربين يجيزون ما يلي:

١ - النصب والجزم في صورتين:

أ- إذا كان الفعل الواقع بعد الفاء من الأفعال الخمسة؛ لأنها كما تعلم تنصب وتجزم بحذف النون، فالنصب على أن الفاء سببية والجزم على العطف على ما قبلها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٢١] وأحيانًا يكون معنى السببية واضحًا ومع ذلك يجيزون الجزم ثم يضعفونه أو يتركون لنا الخيار ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴾ [النساء: ١٢٩] بل أحيانًا يجيزون الوجهين مع وجود قرينة لفظية يتعين معها النصب، ويحتجون للجواز بقراءة شاذة[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦] فنصب «تذهب»

---

(١) لا يعني قولي هذا عدم الاعتداد بالقراءات الشاذة ولا مهاجمة النحاة -أنى لمثلي هذا- ولكني أشير فقط إلى تكلفهم -رحمهم الله- في بعض الأحيان، وإلى سَعَةِ النحو ورَوْعَتِه من ناحية أخرى.

دليل على نصب «فتفشلوا»، إلا على اعتبار الواو للمعية وليست للعطف.

ب- الفعل المضعف الثلاثي؛ لجواز تحريكه بالفتح عند الجزم تخلصًا من التقاء الساكنين فتصلح حركته للجزم على التعليل والنصب على الأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ ﴾ [طه: ٨١]، ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [ص: ٢٦].

٢- الرفع والنصب:

وذلك إذا كان الفعل الواقع بعد الفاء معتلًا بالألف إذ تقدر العلامة عليه رفعًا ونصبًا، فيرفع على الاستئناف وينصب على أن الفاء سببية وهو منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ ﴾ [الإسراء: ٣٩]، ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١١٧].

ثانيًا: هناك قراءات سبعية جاءت برفع المضارع ونصبه[(١)] بعد الفاء فمن رَفَعَ؛ رَفَعَ عطفًا على ما قبله، ومن نَصَبَ؛ نَصَبَ على إضمار أن بعد فاء السببية، وذلك في قوله تعالى ﴿ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾ [عبس: ٤] وقوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] فأكثر القراء على الرفع.

ثالثًا: قال تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [فاطر: ٣٦] بالنصب، وقال سبحانه: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٦] بالرفع وكلاهما واقع بعد نفي فَمَنْ رَفَع رفع عطفًا على يؤذن[(٢)] أو لمناسبة رؤوس الآي ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾.

---

(١) انظر: الفصل الأخير في تعدد أوجه الإعراب (٣٨٨).

(٢) اختاره ابن هشام ونص عليه وهو أقرب للمعنى، واعترض على العطف بالاستئناف على تقدير: فهم يعتذرون. انظر: مغني اللبيب (ص٦٢٥، ٦٢٦).

رابعًا: اجتمع النفي والطلب في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٢] فـ«تطرد» جواب النفي، «ما عليك» و«تكون» جواب النهي «لا تطرد».

٤- بعد واو المعية(١):

وهي التي بمعنى مع، أي حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه، وتسبق أيضًا بنفي أو طلب محضين ومن أمثلة ذلك.

١- النفي كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

٢- النهي: ﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ ﴾ [البقرة: ٤٢]، ﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾ [محمد: ٣٥].

٣- التمني: ﴿ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٧].

٤- الأمر: ﴿ ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩] فـ«تكونوا» لا تكون يحتمل الجزم عطفًا على «يخل» والنصب بإضمار أن.

نَصَّ أبو رجاء -رحمه الله- على هذه الأربعة فحسب وذكر أن السماع لم يرد

---

(١) يسميها الكوفيون واو الصرف، ومعناها: أن الفعل كان يقتضي إعرابًا فصرفته الواو عنه إلى النصب.

إلا بهما ولذلك اقتصر عليها ابن هشام[١] والأمر خلاف ذلك فمما ورد سماعًا النصب بالواو في جواب الاستفهام ﴿ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، والمعنى كيف يكون الجمع بين تركك موسى وقومه مفسدين وبين تركهم إياك وعبادة آلهتك، أي لا يمكن وقوع ذلك[٢]،وفي قراءة شاذة ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠] بنصب «يَسْفِكَ»[٣].

وهو في أشعار العرب المحتج بها كقول الخطيئة:

ألم أَكُ جَـارَكم وَيَكُـونَ بَيْنِـي وبيـنكم المَـوَدَّةُ والإخَـاءُ

بنصب «يكون» وورد في قول الشريف المُرْتضَى:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بليلة الملسوع؟

ينصب «وأبيت» وخرجه ابن هشام في المغني على إضمار أن، واحتج له وعده مما يشكل على بعضهم[٤].

٥- بعد «أو» التي يصلح أن يوضع محلها أحد حروف ثلاثة:

١- حتَّى: وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتكون بمعنى «إلى أن» مثل كي وعلامة ذلك أن يكون ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا، كقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرٍ

وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ

(١) أوضح المسالك (٤/ ١٦٤).
(٢) انظر: الدر المصون (٥/ ٤٢٣).
(٣) السابق (١/ ٢٥٤).
(٤) مغني اللبيب (ص٨٧٦، ٨٧٧).

﴿ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي حتى يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم ويدحضوا حجتكم عند الله(١).

ب- **إلَّا أَنْ**: وذلك أن يكون ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التي يصلح لها ما قبلها، وعلامتها أن يكون ما قبلها ينقضي دفعة واحدة كقول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

ويحتمله قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وقد اقتصر كثير من النحاة على هذين المعنيين ولم يُعَرِّجوا على الثالث.

ج- كي: وذلك إذا كان ما بعدها علة لما قبلها كقولك: «لَأُطِيعَنَّ الله أَوْ يَغْفِرِ لي» أي: كي يغفر لي.

وفي قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٨] تحتمل أو معنى حتَّى وإلَّا أن يتوب الله عليهم بالإسلام فيحصل لك سرور بهدايتهم(٢).

ويحتمل المعاني الثلاثة المثال المشهور عند النحاة: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي» أي: كي تقضيني، أو حتى تقضيني، أو إلَّا أن تقضيني فتنقضي ملازمتي لك.

تنبيهان:

أولًا: إذا وقع قبل «أو» فعل منصوب فالظاهر أن ما بعدها معطوف عليه

---

(١) في الآية كلام كثير، انظره في الدر المصون (٣/ ٢٥٢ إلى ٢٦٠).

(٢) انظر: الدر المصون (٣/ ٣٩٢).

عطف نسق، وقد يحتمل المعنى أيضًا أحد المعاني السابقة فيجيز المعربون الوجهين العطف وإضمار أن ومما خرج على ذلك قوله تعالى: ﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا ﴾ [الكهف: ٦٠] بمعنى إلا أن أقضي زمانًا أتيقن فيه فوات مجمع البحرين أو بمعنى حتى البلوغ أو المُضِيّ فذلك مقبول وبعضهم يجيز فيما لا يحسن فيه تقدير «أن» ويَرْجَحُ فيه العطف، وإلا اختل المعنى ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي ﴾ [يوسف: ٨٠] فإن سياق المعنى على العطف فإنه علق ترك الأرض بغايتين إذن أبيه، أو حكم الله(١).

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ ﴾ [الفتح: ١٦] قرئ في الشواذ «أو يسلموا» بالنصب، وواضح فيه معنى حتى يسلموا أو إلا أن يسلموا فلا قتال، ولا يبعد أن تكون بمعنى «كي» من باب «أَضْرِبُكَ كَيْ تُفْلِحَ»، فيكون قتالهم سببًا في إسلامهم على معنى «يَدْخُلُ الجَنَّةَ أَقْوَامٌ مُكَبَّلُونَ بالسَّلَاسِلِ».

ب- نصب المضارع بـ«أن» مضمرة جوازًا:

ينصب المضارع بأن مضمرة جوازًا في موضعين:

الأول: أن يقع بعد لام التعليل، أو لام كي كما يطلقون عليها، وهي اللام التي يصلح أن تضع مكانها كي، فما بعدها علة لما قبلها، وما قبلها سبب لما بعدها فكما يقال: «ذَاكِرْ كَيْ تَنْجَحَ» يقال: «ذَاكِرْ لِتَنْجَحَ»، وتقدير «أن» لصحة الإتيان بالمصدر الذي يقع مجرورًا باللام فالمعنى ذاكر لِلنَّجَاحِ.

---

(١) انظر: الدر المصون (٦/ ٥٤٣).

ولها شرطان:

أ- أن تكون غير مسبوقة بـ«ما كان» أو «لم يكن» وإلا كانت لام الجحود وكان المضارع منصوبًا بأن مضمرة وجوبًا كما سبق، ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ب- أن تكون غير متبوعة بـ«لا النافية» أو المؤكدة وإلا وجب إظهار «أن» بين اللام ولا ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [الحديد: ٢٩] فاللام الأولى للنفي والثانية زائدة للتوكيد فالمعنى ليعلم أهل الكتاب عدم قدرتهم على شيء.

فإذا لم يجب إضمار أن بعد لام الجحود، ولا إظهارها لوقعها بين اللام ولا جاز إظهارها[1] ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢] وهذا هو الموضع الوحيد في التنزيل وكفاه دليلًا على جواز الإظهار.

وجاز إضمارها وعليه سائر ما في التنزيل ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الشورى: ١٥]، ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٦].

فَتَخَلَّصَ لك لـ«أن» بعد اللام ثلاثة أحكام، وجوب الإضمار، ووجوب الإظهار، وجواز الأمرين.

---

(١) إذا ظهرت «أن» كانت هي الناصبة، إذ لا يقال بإضمارها مع ظهورها فإذا عملت مضمرة كان عملها ظاهرة أولى، كنصب الفعل بـ«كي» مع وجود اللام كقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

تنبيهات:

أولًا: لا يشترط لنصب المضارع أن تكون اللام صريحة في التعليل فقد وقعت في القرآن كثيرة للصيرورة أو العاقبة[(١)]، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وعلامتها صحة قولك ليصير كذا، أو لتكون العاقبة كذا، تأمل هذه الآيات: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، ﴿ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴾ [الكهف: ٧١]، ﴿ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [فاطر: ٦] فلم يلتقط آل فرعون موسى عليه السلام لأجل أن يكون لهم عودًا وحزنًا، وإنما صار مآله لهم هكذا، وكذا لا ينكر موسى عليه السلام على الخضر خرق السفينة لأجل إغراق أهلها وإنما خشي كون العاقبة غرقهم، والشيطان بدعائه لحزبه صيرهم من أصحاب السعير، وأمثال هذه الآيات يجعل المفسرون فيها اللام للتعليل المجازي فهنا مجاز مرسل علاقته المسببية أي إقامة المسبب أي الناتج مقام السبب أي الأداة التي أدت إلى حصوله، وعلى كل فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازًا.

ثانيًا: قد يحتمل المعنى كون اللام للأمر أو للتعليل خاصة إذا ساعدت العلامة الإعرابية على ذلك -كما سبق أن أشرت- وكانت لام الأمر محركة بالكسر كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [يونس: ٨٨] فاللام تحتمل الصيرورة أي ليكون هذا العطاء سببًا لضلالهم، وتحتمل الأمر بأن يكون دعاء من موسى عليه السلام عليهم بالضلال بقرينة الدعاء بعده ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [يونس: ٨٨]، وكذا قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ رَبَّنَا

(١) انظر: دراسات الشيخ عضيمة (ق١) (٢/ ٣٦٦).

obeikandl.com

لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] يحتمل الدعاء والابتهال إلى الله بتوفيقهم لإقامة الصلاة فتكون اللام للأمر، والظاهر أنها للتعليل، لأن إبراهيم عليه السلام أسكنهم بجوار البيت الحرام، ليكونوا مقيمين للصلاة متعبدين لرب العالمين.

ثالثًا: تقع اللام زائدة بعد أفعال الإرادة والمصدر بعدها مفعول هذه الأفعال، أو يكون المفعول محذوفًا والمصدر بيانه وهي واللام متعلقان بالمفعول، كقوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [المائدة: ٦] فعلى القول بالزيادة يكون المعنى: ما يريد الله جعل الحرج عليكم ولكن يريد تطهيركم وتمام نعمته عليكم، وعلى القول بحذف المفعول يكون المعنى: ما يريد الله الترخص في التيمم لوقوع الحرج عليكم ولكن يريده لتطهيركم وتمام نعمته عليه، وللبصريين تقدير ثالث بأن تكون أفعال الإرادة ومفعولها المحذوف مصادر مبتدأ، واللام ومجرورها متعلقة بمحذوف الخبر ولا يرون زيادة اللام فيقدرون: وما إرادتي التيمم لوقوع الحرج ولكن إرادتي ذلك لتطهيركم، ويمكن أن تطبق ما سبق على هذه الآيات وسأساعدك في الأولى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [الصف: ٨]، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿ بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ٥] فالتقدير: يريدون الإطفاء، ويريدون الكفر للإطفاء، وإرادتهم للإطفاء ولعلك ترى معي أن الثالث مُتَكَلَّف وإن كان مذهب البصريين، فكما قال أبو حيان: «لَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بأقوالِ البَصْرِيِّينَ».

رابعًا: قد تتعلق اللام ومصدرها المجرور بها -إذا سبقت بالواو- بفعل يقدر بعدها أو بعد الواو يفهم من سياق الكلام، ويكثر ذلك في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجۡعَلَكَ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي:

ولجعلك آية للناس فعلنا ذلك، أو فعلنا ذلك لجعلك آية للناس، أو يقدر عطفها على مصدر متعلق بما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥] أي: ونصرفها ليقولوا، أو نصرفها لتقوم الحجة وليقولوا أي لإقامة الحجة ولقولهم درست.

الثاني: أن يقع الفعل بعد «أو – الفاء – ثم – الواو» العاطفة، بشرط أن تكون مسبوقة بمصدر أو اسم صريح ليس في تأويل الفعل يصح العطف عليه بمصدر مؤول.

أ- أو: إذا لم تكن بمعنى حتى أو إلا أو كي، كما سبق وإلا كان الإضمار معها وجوبًا وكذا إذا لم تسبق بفعل منصوب وإلا رجح عطفها ﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾ [الكهف: ٦٠] ولا اسم مشتق لأنه في معنى الفعل، فيرفع الفعل بعدها وعليه قراءة نافع «إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسلُ» بالرفع عطفًا على «وحيًا» لأنه في معنى المُشْتَقّ أي مُوحيًا أو مُرسِلًا، ومثالها في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [الشورى: ٥١] على قراءة الباقين بالنصب؛ لأن وحيًا مصدر صريح يصح عطف مثله عليه، فالتقدير: إلا وحيًا أو إرسالًا[1] أي كلام الله للبشر بالوحي أو من وراء الحجب أو إرسال الرسل، فمثال الأول ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ [القصص: ٧] والوحي الإلهام، ومثال الثاني ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] من وراء حجاب، ومثال الثالث إرسال جبريل عليه السلام برسالات ربه ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤] وقد اجتمعت المراتب الثلاث للحبيب المصطفى ﷺ في

(١) ولا يصح العطف على «يُكَلِّمَهُ» لفساد المعنى، بنفي الرسالات وفي إعراب الفعل رفعًا ونصبًا أوجه أُخَر. انظرها في الدر المصون (٩/ ٥٦٦، ٥٦٨).

رحلة الإسراء والمعراج، ومن قال برفع الحجب والمخاطبة جهارًا فلا ينكر عليه[(١)] لشيئين:

أولًا: ما ذلك بعزيز على قدر سيد الخلق أجمعين فما يمنع من أن يخصه ربه بذلك.

ثانيًا: أنه لا تعارض بين الرحلة المباركة والآية الكريمة، فالآية حصر لصور الكلام في الحياة الدنيا والرحلة أطلع فيها الله -سبحانه وتعالى- مصطفاه ومجتباه وخيرة خلقه على أمور الآخرة، فإن كان في حق الجميع ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] ففي حق الحبيب ﴿ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الجن: ٢٧] والله أعلم.

ب- «ثم - الفاء - الواو» ولم ترد هذه الحروف في القرآن صراحة والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازًا؛ لأنها في مواقعها سبقت بفعل منصوب وظاهر المعنى عطفها عليه وأجاز الفارسي وغيره الإضمار بعد الواو في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ ﴾ [آل عمران: ٨٠] فقالوا: التقدير ولا له أن يأمركم مع إجماعهم فيما قبلها أن «ثم» عاطفة للفعل في ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٩] وتجويزهم العطف في «يأمركم» على يؤتيه فالمعنى عند سيبويه: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة أي: وما كان لبشر أمركم باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا وكذا في قراءة البَصْرِيَّيْن[(٢)] «ويقولَ الذين

---

(١) وإن كنت لا أرى الجزم بذلك؛ لاحتدام الخلاف بين الأئمة أهل هذا الشأن من جهة، ولأنه خلاف لا ينبني عليه عمل من جهة أخرى، فلا الإثبات ولا النفي يزيد في الإيمان شيئًا أو ينقصه أو يزيد قدر الحبيب ﷺ أو يقلل منه.

(٢) هُمَا أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحَضْرَمي.

أمنُوا» بنصب يقول بعد قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥٢] خرجها(١) بعضهم على إضمار «أن» بعد الواو والعطف على الفتح، وقال مكي القيسي: ويصير بمنزلة قول الشاعر:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وهذا نص منه -رحمه الله- في الاستشهاد بما استشهد به النحاة على إضمار «أن» جوازًا بعد الواو في الآية الكريمة.

وعمومًا ليست الآية صريحة فيما اشترط النحاة لإضمار «أن» جوازًا، فإنَّ تخريجها على التكلف والتأويل، ومن ثَمَّ كانت شواهد الإضمار بعد الأدوات الثلاث من الشعر، فأضمرت بعد الواو في قول ميسون زوج معاوية ﵂:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فنصب «تقر» بإضمار أن، والمصدر معطوف على المصدر الصريح قبله «لبس» وأضمرت بعد الفاء في قول الشاعر:

لَولاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أوثر إترابًا عَلَى تَرَبِ

فنصب «أرضي» بإضمار أن والمصدر معطوف على المصدر الصريح قبله «توقع» وأضمرت بعد ثم في قول الشاعر:

إِنِّي وقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَه كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

فنصب «أعقل» بإضمار أن والمصدر معطوف على المصدر الصريح قبله «قتل».

---

(١) انظر تحليل القراءة تفصيلًا في رسالتنا للماجستير: النحو والقراءات عند المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠٢م، (من ص٤٩٧ إلى ص٥٠١).

وهكذا نلحظ أن كثيرًا ما يكون العطف على مصدر -وليس بلازم- وذلك يسهل العطف للتماثل بين المتعاطفين وأيضًا يقوي اعتبار إضمار «أن».

تنبيه:

هذه هي المواضع العشرة التي تضمر فيها أن وجوبًا بعد خمسة «لام الجحود - فاء السببية - واو المعية - حتى - أو بمعنى إلا أو إلى أن أو كي» وجوازًا بعد «لام التعليل - ثم - أو - الفاء - الواو» عاطفة على اسم صريح، وما عدا هذا العشرة يكون إضمار «أن» فيه شاذًا أي: يحفظ ولا يقاس عليه، فيكون مقصورًا على السماع هكذا قال البصريون، أما الكوفيون فيجعلون من السماع دليلًا على جواز حذفها قياسًا مع بقاء عملها فقد قال العرب: «نَسْمَعَ بالمعِيدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» وقالوا: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» وروى سيبويه شيخ البصريين «مُرهُ يَحْفِرَها» بنصب الراء أي بالحفر.

وقال طرفة بن العبد الشاعر الجاهلي في معلقته:

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـري أَحْـضُرَ الـوَغَي وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِـدي؟

وقال الآخر:

سَـــأَتْرُكُ مَنْـــزِلِي لِبَنِـــي تَمِـــيمٍ وَأَلْحَـــقُ بِالحِجَـــازِ فَأَسْـــتَرِيحَا

وجاءت ثلاث قراءات خرجت على إضمار أن ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] بنصب الراء والتقدير: لا تمنن استكثارًا لما قدمت، ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] بنصب الدال والتقدير: أتامروني بعبادة غير الله، و﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨] بنصب الغين والتقدير: فَدَمْغُه أي: مَحْقُهُ ودحضه.

ويلاحظ أن المواضع التي وردت سماعًا بحذف أن جميعها كانت بقرينة دالة

على وجود أن وتقديرها؛ لأن الفعل بعدها في تأويل المصدر سواء كان بقرينة عطفه على مثله الظاهر كـ«سماعك بالمعيدي خير من رؤيته» وبيت طرفة يا من يزجرني عن حضور الحروب ويطالبني بشهود اللذات هل تضمن لي البقاء، أو تقدير المعنى مره بحفرها، خذ اللص قبل أخذه لك، فَنَيْلُ الراحة، وقد اتفق النحاة قاطبة على جواز الحذف عند وجود القرينة ولا يسعهم إلا ذلك؛ لأنها لغة العرب «والقوم إذا آمنوا اللبس في كلامهم تلاعبوا بألفاظهم» وبيان المعنى في قراءات النصب بـ«أن» محذوفة لا يحتاج إلى بيان وحسبك أنهم مما خرجوا عليه قراءات الرفع تقدير «أن» ثم حذفها، وقال الأخفش بحذفها مشترطًا رفع الفعل بعدها فالسياق هو الذي أجاز الحذف[1].

(١) انظر: أوضح المسالك (٤/ ١٧٨، ١٧٩).

openkandl.com

فصل في صور وأسباب تعدد أوجه إعراب الفعل المضارع[١]

أولا: بين الرفع والنصب:

يرجع التردد بين الرفع والنصب إلى معنى الأداة التي تسبق الفعل في المقام الأول، وتحمل السياق لأكثر من معنى لهذه الأداة، ومعلوم أن ما وافق وجهًا في العربية وتحمله السياق يجب الحمل عليه مع اعتبار أن القرآن يُحْمَلُ عَلى أَحْسَنِ الوجوه، ومن ثَمَّ يكون الترجيح بين الوجهين وعدم رد أحدهما إلا إذا أدى الحمل عليه إلى فساد المعنى أو مخالفة قواعد العربية مع وجود مندوحة عن ذلك.

وأنت تعرف أن المضارع يرفع لتجرده من العوامل التي توجب النصب أو الجزم، وتعرف أن من عوامل النصب بأن مضمرة «الفاء - أو - ثم - الواو» وكلها في الأصل حروف عطف فيحدث التردد، وأيضًا قد يرجع إلى نوع الأداة مثل «أَنَّ» الناصبة، و«أَنْ» المخففة من الثقيلة، وقد يرجع كذلك إلى أمن اللبس وإليك التفصيل.

أولًا: المضارع الواقع بعد «حتى» إذا كانت حتى دالة على الاستقبال نصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبًا، وإن دلت على الحال رفع الفعل بعدها، ومن ثم قرئ قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع والنصب تواترًا «يقولُ»، و«يقولَ».

ثانيًا: المضارع الواقع بعد «أو» إذا اعتبرت عاطفة للفعل على اسم صريح

---

(١) أهدف من هذا الفصل تدريب القارئ عن طريق معرفة أسباب تغيير الموقع الإعرابي في الفعل المضارع.

قبلها نصب الفعل بعدها بأن مضمرة جوازًا، وإن اعتبرت عاطفة للفعل على اسم غير صريح رفع الفعل بعدها ومن ثم قرئ قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [الشورى: ٥١] بالرفع والنصب تواترًا، وكذا إذا كانت مسبوقة بفعل مرفوع فتكون عاطفة عليه، وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦] بالنصب شذوذًا «أو يسلموا» على اعتبار إضمار أَنْ.

ثالثًا: المضارع الواقع بعد «ثُمَّ» ينصب إذا كان ما قبلها منصوبًا على العطف أو تقدير «أن» وكذلك إذا كان ما قبلها أيضًا اسمًا صريحًا، ويرفع على الاستئناف وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٩] تواترًا بالنصب على العطف على «يؤتى» أو إضمار «أن» وفي قراءة شاذة «يقولُ» بالرفع على الاستئناف.

رابعًا: المضارع الواقع بعد «الفاء» ينصب على إضمار «أن» وجوبًا «سببية» أو جوازًا «عاطفة على اسم صريح» أو عطفًا على فعل منصوب قبلها ورفعها على الاستئناف أو العطف على مرفوع قبلها، وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] تواترًا بالنصب للجمهور عطفًا على «تضل» وبالرفع لحمزة على الاستئناف.

وقرئ قوله تعالى ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] بالرفع على الاستئناف والتقدير فهو يكون، والنصب وقرئ قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالنصب على أن الفاء سببية واقعة في جواب الاستفهام والفعل منصوب بأن مضمرة وجوبًا، والرفع بالعطف على يقرض أو الاستئناف والتقدير فالله يضاعفه، وعلى ذلك أيضًا كان تخريج ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾ [عبس: ٣-٤]، و﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ

ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، وكلها قراءات متواترة، وأيضًا هناك قراءات شاذة حملت على ذلك.

خامسًا: المضارع الواقع بعد «الواو» إذا كانت محتملة المعية لسبقها بتمني ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أو استفهام ﴿ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، أو العطفة على منصوب مع المعية أيضًا ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [المائدة: ٥٢-٥٣]، ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادٗا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ۝٧٩ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۚ ﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠].

فجميع ما سبق قرئ تواترًا بالنصب والرفع في «يذرك - نكذب - يقول - يأمركم» فالرفع على العطف أو الاستئناف[(١)].

وقد يكون للعطف على منصوب دون معنى المعية؛ لعدم توفر شرطها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦٓۚ ﴾ [الرعد: ٣٦] فقد قرئ «ويهلك» و«لا أشرك» بالرفع شذوذًا وقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ۝١٢ وَيَضِيقُ صَدۡرِي ﴾ [الشعراء: ١٢-١٣] قرئ بالرفع والنصب تواترًا في «يضيق».

سادسًا: المضارع الواقع بعد «ألَّا» الواقعة بعد فعل دال على اليقين يجب

---

(١) الفرق بين العطف والاستئناف أن العطف عند وجود نظير مرفوع سابق ظاهرًا أو مقدرًا والاستئناف بتقدير مبتدأ والجملة الفعلية المرفوع فعلها بعد الحرف خبر له، أي: هو كذا.

رفعه باعتبار «أنْ» مخففة من الثقيلة وخبرها الجملة الفعلية، فإذا لم يكن الفعل نصًا في اليقين جاز النصب على أنها ناصبة ومن ثَمَّ قرئ قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] بالنصب «تكون» وبالرفع تواترًا، وإن كان معنى اليقين فيه غير معتبر أيضًا جاز النصب، ومن ثَمَّ قرئ قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾ [طه: ٨٩] بنصب «يرجع» شذوذًا.

وجميع ما سبق يمكن القياس عليه في الاستخدام، واتخاذه قاعدة إذا تحمل المعنى كذا بعد كذا جاز كذا وكذا، وبقي أنْ أشير إلى أنه هناك شقًا سماعيًا يحفظ ولا يقاس عليه وهو ما ورد في السماع الصحيح دون تبرير ظاهر، ولو أطلق جوازه ما كان هناك قاعدة يحتكم إليها، وذلك محصور في صورتين:

الأولى: إهمال «أن» المصدرية الناصبة مع وجودها وإبطال عملها فيكون الفعل بعدها مرفوع وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع «يتمُّ»، وقوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ ﴾ [النساء: ١٧١] بالرفع «يكونُ» والقراءتان شاذتان.

الثانية: تقدير «أنْ» الناصبة وإعمالها مع عدم وجودها لفظًا ولا وجود مسوغ لإضمارها؛ لعدم سبقها بشيء من مواضع الإضمار العشرة وجوبًا وجوازًا وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٨] بالنصب «تستكثرَ، أعبدَ، فيدمَغَه» شذوذًا.

ولما اتفقوا على الاحتجاج بالشاذ في مجال النحو واللغة[1] لم يجز لأحد رفضها

---

(١) قال السيوطي: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة». الاقتراح (ص٢٤).

إذا خالفت قياسًا، فيحتج بها في الحرف بعينه ولا يقاس عليها، بالإضافة إلى أن ذلك له شواهد من كلام العرب يحفظ أيضًا ولا يقاس عليه لأجل التقعيد(١).

ثانيًا: بين الرفع والجزم:

يجوز رفع الفعل المضارع وجزمه فيما يلي:

أولًا: في أسلوب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا، قال تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾ [الشورى: ٢٠] وقرئ قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١٥] تواترًا بالجزم «نوف» وقرأها الحسن بالرفع «نوفي»، وجاء فعل الشرط «كان» في مواضع التنزيل من باب الاتفاق ولا يشترط لجواز الرفع والجزم ذلك فقد قال زهير في معلقته:

ومَنْ هَابَ أسبابَ المنايا ينلْنَه وإن يرقَ أسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

وقال:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

ثانيًا: وذهبوا إلى جواز الرفع أيضًا وإن كان فعل الشرط مضارعًا استدلالًا بقراءة ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨] بالرفع والجزم أيضًا، وقول أم حارثة -رضي الله عنها- في الصحيح: «فإن يكُ في الجنة أصبر وأحتسِبْ» بجزم الجواب «وإن تكنِ الأخرى تَرَى بِمَا أَصْنَعُ» برفع الجواب(٢)، وقرئ تواترًا ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ١٢٠] بالرفع ويَضْركُم بالجزم وشذوذًا «يَضُرْرْكُم» بالجزم أيضًا وشاهده من الشعر:

---

(١) أي: وجود قاعدة يحتكم إليها في معايير الصواب والخطأ.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص١٧٦، ١٧٧).

يـا أقـرعَ بـنَ حـابسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُـصْرَعْ أخـوك تُـصْرَعُ

ثالثًا: إذا كان الفعل واقعًا في جواب الطلب فيجزم باعتبار الجواب ويرفع بإرادة الوصف أو الحال، وعليه قرئ تواترًا ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٥-٦]، بالرفع والجزم وكذلك ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٧٧]، وكذلك ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ ﴾ [طه: ٦٩] قرئت «تَلقَّفُ» بالرفع، وقرئ شاذًا: {فذروها تأكلُ في أرض الله} [الأعراف: ٧٣]بالرفع.

رابعًا: إذا كان الفعل معطوفًا على فعل مجزوم جاز الجزم على الإتباع والرفع على الاستئناف سواء كان معطوفًا على مجزوم محلًا، كجملة جواب الشرط وعليه فقد قرئ تواترًا ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالرفع والجزم في «يذرهم»، وكذلك ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالرفع والجزم في «يكفر»، ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠] أو معطوفًا على مجزوم لفظًا وعليه قرئ شذوذًا ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٧] بالرفع في «يُخْرِجُ»، وكذلك ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْأَخِرِينَ ﴾ [المرسلات: ١٦-١٧] بالجزم «نُتْبِعْ».

خامسًا: إذا كان الفعل صالحًا للإبدال من فعل مجزوم أو الرفع على الاستئناف وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] قرأها شعبة بالرفع في «يضاعفُ - يخلدُ» وكذلك ابن عامر إلا أنه قرأ «يُضعَّفُ» وقرأ الباقون بالجزم.

سادسًا: إذا كان الفعل مسبوقًا بـ«لا» واحتملت النفي والنهي فيرفع الفعل على أنها نافية ويجزم على أنها ناهية وعليه قرئ تواترًا قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالفتح جزمًا وحرك بالفتح للتضعيف، وبالضم رفعًا على معنى النفي وأيضًا قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ﴾ [طه: ١١٢] بالرفع قرأه ابن كثير «فلا يخف» بالجزم على معنى النهي ولا يصح القول بالجزم على الجواب لوجود الفاء التي توجب رفع ما بعدها.

وقد تتغير بنية الفعل فتعين نوع «لا» وبناء عليه يكون إعراب الفعل كقوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ﴾ [الكهف: ٢٦] فعلى قراءة الجمهور لا تحتمل لا غير النفي وعليه فالفعل مرفوع وقرأها ابن عامر «ولا تُشْرِكْ» فيتعين في لا النهي لأجل الخطاب فالفعل مجزوم.

وجميع ما سبق يمكن تقعيده والقياس عليه، وهناك ظواهر لغوية سماعية تحفظ ولا يقاس عليها ويتمثل ذلك في صورتين:

الأولى: التخلص من علامة الرفع لأجل التخفيف فيبدو الفعل وكأنه مجزوم فيكون إعرابه بالعلامة المقدرة لأجل التخفيف، وعليه فقد ورد في المتواتر ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٦٠] بإسكان الراء في الثلاث في قراءة أبي عمرو.

الثانية: إثبات علامة الرفع حال الجزم فيكون الجزم تقديرًا أيضًا وعليه قراءة قنبل {إنه من يَتَّقِي ويَصْبِرْ} بإثبات الياء وجزم يصبر وهي متواترة، وللصورتين شواهد عديدة من الحديث الشريف وكلام العرب وذلك أيضًا من شيوعه يحفظ ولا يقاس عليه لأجل التقعيد.

ثالثًا: بين النصب والجزم:

يرجع تردد الفعل بين النصب والجزم إلى عاملين رئيسيين أحدهما لفظي والآخر معنوي.

أولًا: العامل اللفظي: وذلك إذا وقع بعد إحدى أداتين:

أ- اللام: فاللام تكون للأمر فتجزم، وتكون للتعليل فتنصب، ولام الأمر إذا سبقت بـ«الواو أو الفاء أو ثم» تُسَكَّن وإذا بُدِئَ بها تُحَرَّك بالكسر -كما سبق بيانه- ولام التعليل تحرك بالكسر وعليه إذا تغير الضبط تغير نوع اللام، وبالتالي يتغير إعراب الفعل بعدها، وهذا ظاهر لأنه ملفوظ، وعليه قرئ تواترًا قوله تعالى: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ ﴾ [المائدة: ٤٧]، «ولِيَحْكُمَ» بكسر اللام ونصب الميم على أنها لام كي وأن مضمرة بعدها جوازًا، وقوله تعالى: ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٦] «ولْيَتَمَتَّعوا» بسكون اللام فصارت للأمر والفعل مجزوم.

ب- أن: المخففة بفتح الهمزة مصدرية ناصبة وبكسرها «إن» جازمة وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ ﴾ [محمد: ١٨] «إِنْ تَأتِهم» بالجزم، ويلاحظ كون المعنى يحتمل تغير اللفظ وإلا لم يجز تغيير اللفظ.

ثانيًا: العامل المعنوي، وذلك إذا اتحد لفظ الأداة السابقة للفعل وتحمل معناها أكثر من معنى يجوز معه النصب أو الجزم وذلك مع نوعين من الأدوات:

أ- اللام: إذا اتحد لفظها «بالكسر» وتحملت التعليل والطلب وعليه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، علة الإسكان بالوادي أو دعاء، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ۝ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ ﴾

[الطلاق: ٦-٧] قرئ تواترًا بالجزم على أنها لام الأمر وشذوذًا بالنصب «لِيُنْفِقَ» على أنها لام كي.

ب- الواو: إذا سبقت بمجزوم عطفت عليه وقد يتحمل المعنى كونها للمعية كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ عَلَيۡكُمۡ وَنَمۡنَعۡكُم مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ ﴾ [النساء: ١٤١] قرئ شاذًا «ونَمْنَعَكُم» بالنصب، وكذلك لو كانت مسبوقة بمنصوب ويتحمل المعنى أن يكون ذلك المنصوب مجزومًا محلًا كجوب شرط مقدر، وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم «وأكن» حملًا على المعنى، أو كما يقال: عطفًا على الموضع أو المحل فالتقدير: إن أخرتني أصَّدَّق وأكن.

ح- الفاء: إذا سبقت بمجزوم بأداة نهي، احتملت السببية فيكون ما بعدها منصوبًا بـ«أن» مضمرة والعطف فيكون ما بعدها مجزومًا واحتمل ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقرئ قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ ﴾ [الأحزاب: ٣٢] «فَيَطْمَعِ الَّذِي» بالجزم شذوذًا.

وما سبق يقاس عليه وورد سماعًا ما ظاهره نصب المجزوم حتى توهم البعض أنهم ينصبون بأداة الجزم سماعًا وذلك لقراءة ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء «نَشْرَحَ» شاذة وتخرج القراءة على الإتباع لحركة السابق أو اللاحق أو أن الفعل مُؤكد بالنون، فلما حذفت بقيت الفتحة للدلالة عليها والأصل: «ألم نشرحَنْ» والأولى من ذلك أن يقال هذا يحفظ ولا يقاس عليه.

رابعًا: ما يحتمل الأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجزم:

وذلك إذا وقع الفعل بعد الأدوات الصالحة للنصب والجزم والرفع باعتبار نوعها أو معناها في السياق وينحصر ذلك في الحروف التي أصلها العطف «الواو

-الفاء- ثم» وإليك مثال لكل منهم قرئ بالأوجه الثلاثة فمثال الفاء قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فالرفع على الاستئناف والجزم عطفًا على «يُحَاسِبْكُم»، وقرئت شذوذًا بالنصب على أن الفاء سببية.

ومثال الواو ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] فالنصب على أن الواو للمعية، والجزم عطفًا على يعلم الأولى، والرفع على الاستئناف.

ومثال ثم ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [النساء: ١٠٠] فالجزم عطفًا على «يَخْرُجْ»، والرفع على الاستئناف، والنصب على إضمار «أن» بعد «ثم».

obeikandl.com

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

١- أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير «التحرير والتنوير» دراسة نحوية دلالية، تأليف/ د. إبراهيم إبراهيم سيد أحمد البليزي، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢- أليس الصبح بقريب - آراء إصلاحية في التعليم والمجتمع، ابن عاشور، ط دار السلام (مصر) ٢٠٠٦م.

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، سنة ١٩٩٨م.

٥- إعراب الأفعال، للدكتور/ علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٩م.

٦- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٨م.

٧- البحر المحيط، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت٧٤٥هـ، تحقيق/ الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود الشيخ/ علي محمد معوض،وشارك في تحقيقه آخرون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٨- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف/ عبد الفتاح القاضي، طبعة أولى، سنة ١٩٨١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

openkandil.com

٩- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبا ري ت٥٧٧هـ، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .
١٠- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١١- تفسير التحرير والتنوير، تأليف/ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس.
١٢- التحفة السنية في الأسئلة النحوية، تأليف/ عيد الوصيف محمد، مطبعة الحلبي.
١٣- التحفة النحوية بالشواهد القرآنية، أستاذ/ سمير ربيع سليم، مكتبة الدعوة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.
١٤- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهري، توفي سنة ٩٠٥هـ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، الزهراء للإعلام العربي.
١٥- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني.
١٦- الجنى الداني في حروف المعاني «الحسن المرادي» تحقيق د/ فخر الدين قباوه، دار الآفاق، بيروت، طبعة ثانية، سنة ١٩٨٣م.
١٧- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، طبعة أولى، سنة ١٩٨٤م.
١٨- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦م.
١٩- الخلاصة النحوية، للأستاذ الدكتور/ تمام حسان.

٢٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، طبعة أولى، سنة ١٩٨٦م.
٢١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٢- الدروس النحوية، تأليف/ حفني ناصف وزملائه، تحقيق/ عبد الهادي منصور، دار البيروتي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٧م.
٢٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ت١٢٧٠هـ، المكتبة التجارية – مصطفى أحمد الباز، ١٩٩٤م، بيروت، لبنان، دار الفكر.
٢٤- سبك المنظوم في فك المختوم، تأليف/ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د/ عدنان محمد سليمان وزميله، طبعة أولى، سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
٢٥- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر، طبعة أولى، سنة ١٩٩٠م.
٢٦- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٣م، بيروت.
٢٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، تأليف/ ابن الحاجب، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٠م.
٢٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري محمد محي الدين عبد الحميد.
٢٩- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام، ت د/ محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٤م.

٣٠- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، سنة ٢٠٠١م.
٣١- فتاوى العربية، لابن مالك، تحقيق/ أحمد عبد الله المغربي، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٤م، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث.
٣٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق د/ محمد حسن النمر، دار الثقافة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩١م.
٣٣- قواعد النحو والصرف بشواهد من القرآن الكريم، أستاذ/ أنس عبد المنعم.
٣٤- الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، تأليف/ أحمد زكي صفوت، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٦٣م، مكتبة الحلبي.
٣٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ٤٦٧- ٥٣٨هـ، دار الفكر.
٣٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥- ٤٣٧هـ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان – مؤسسة الرسالة.
٣٧- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق/ هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٩٧١م.
٣٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.
٣٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت٥٤٦هـ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي

محمد، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٤٠- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، سنة ٢٠٠١م، الطبعة الثانية، جامعة أم القرى.

٤١- مُشكل إعراب القرآن، تأليف/ مكي القيسي، تحقيق/ ياسين السواسي، دار المأمون للتراث، دمشق.

٤٢- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وزميله، دار السرور.

٤٣- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي – دار الحديث – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤٤- معاني النحو، لدكتور/ فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٥- معجم القراءات القرآنية، د/ عبد العال سالم مكرم، بمشاركة د/ أحمد مختار عمر – عالم الكتب – مصر .

٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، الطبعة السادسة، بيروت، سنة ١٩٨٥م.

٤٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تحقيق مجموعة الأساتذة المتخصصين، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٧م.

٤٨- المقتضب – صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤م.

openkanal.com

٤٩- الموسوعة النحوية الصرفية، تأليف د/ يوسف أحمد المطوع، دار الكتب الإسلامية، مطابع سجل العرب، سنة ١٩٨٠م.
٥٠- النحو الأساسي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، د/ أحمد مختار عمر، د/ مصطفى النحاس زهران.
٥١- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، تأليف د/ محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٩٨م.
٥٢- النحو القرآني -قواعد وشواهد-، تأليف د/ جميل أحمد ظفر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مكة المكرمة.
٥٣- النحو الوافي، تأليف/ عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٦٦م.
٥٤- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، تأليف د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة الصباح.
٥٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق أ. د/ عبد العال مسالم مكرم، عالم الكتب، سنة ٢٠٠١م.

obeikan.com